

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار التفاعل مع مضامين التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2013، وفي سياق الدور الدستوري الجديد للبرلمان في الحفاظ على توازن مالية الدولة إعمالاً للفصل 77 من دستور سنة 2011، وهو الدور الذي لم يتسن بعد للبرلمان الاضطلاع به على أكمل وجه، بسبب ممارسات حكومية غير مسؤولة، تتجلى أهمها في التأخر والمماطلة في تقديم الوثائق اللازمة لإعداد التصريح العام بالمطابقة والتقرير حول تنفيذ الميزانية، اللذان يرافقان مشاريع قوانين التصفية. الأمر الذي يفرغ الرقابة البرلمانية على تنفيذ قوانين المالية من محتواها، إذ أنه لحد الآن لم يتسن للبرلمان تقييم تنفيذ أية ميزانية في عهد هذه الحكومة، التي لم يتبق من عمرها سوى سنة ونصف.

وفي هاذ الإطار دياب قوانين التصفية فالتقرير الذي يقدمه المجلس الأعلى للحسابات فهو مهم بالنسبة للبرلمانيين لأن يعطي أولاً من إطار دستوري متخصص الأفكار والآليات والإمكانيات التي تمكننا احنا كمراقبين كمؤسسة تراقب عمل الحكومة من الاطلاع وفهم التقنيات المالية لقانون المالية، ولكن ما نلاحظه الي عندنا في البرلمان 20 سنة على أن قوانين المالية كنديرو فيها شهرين، وقانون التصفية كنديرو واحد العام درنا ربع ساعة درنا فيها 2 قوانين التصفية.

إذن هاذ الشي غير منطقي، غير معقول لأن المراقبة الي خاص يديرها البرلمان التي أولاً يجب أن تركز على أن البرلمان أن يكون عارفاً بخبايا القانون المالي وأن يكون كذلك عارفاً بهاذ المسائل الي كيقدمها المجلس الأعلى للحسابات للبرلمان.

إذن احنا كتمناو على أن هاذ المجلس الأعلى للحسابات أن يكون هو المصدر القانوني المرافق للبرلمان لكي يكون قادراً على مراقبة وعلى مناقشة الحكومة فيما يخص هاذ قوانين المالية، الشيء الي مازال ماكين، وتتمنى من الحكومة وتتمنى كذلك من هاذ المؤسسة الدستورية أن تكون الساعد الأمين للبرلمان حتى يتسنى له أن يقوم بهذا الواجب.

السيد الرئيس،

إن التقرير الذي نحن بصدد مناقشته، يتضمن تشخيصاً دقيقاً لأهم الإخفاقات المسجلة على مستوى تدبير الحكومة للشأن العام، ويأتي كذلك ليؤكد بأن التقدم الذي تحقق على مستوى التحكم في التوازنات الماكرواقتصادية يأتي على حساب القدرة الشرائية للمواطنين وعلى حساب مستقبل الأجيال الصاعدة، التي سوف تكون ملزمة بتأدية تكاليف الدين العمومي، الذي استهلكه الآباء الذين استهلكوا الدين، والأبناء هم الذين سوف يقومون بسد هذه الفاتورة، تكاليف الدين العمومي الذي بلغ مستويات قياسية (81% من الناتج الداخلي الخام).

التقرير يأتي كذلك ليؤكد بأن التحسن الطفيف المسجل على مستوى أداء الميزانية برسم سنة 2013، مرده بالأساس إلى اعتبارات ظرفية، وليس إلى إصلاحات هيكلية للاقتصاد الوطني.

محضر الجلسة رقم 1021

التاريخ: الاثنين 27 شعبان 1436 هـ (15 يونيو 2015).

الرئاسة: الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمسة وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون.

السادة قضاة المجلس الأعلى للحسابات الأجلاء والمحترمون.

أيها السادة والسيدات،

تطبيقاً لأحكام الفصل 148 من الدستور، وخاصة فقرته الأخيرة، وعلى إثر تقديم السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، الأستاذ جطو، بعرض عن أعمال المجلس برسم سنة 2013 خلال الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم الأربعاء 6 ماي 2015، وعملاً بأحكام المادة 279 من النظام الداخلي لمجلسنا، التي تنص في فقرتها الأخيرة على: "تجري المناقشة داخل كل مجلس على حدة بين أعضائه والحكومة"، يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة العامة لمناقشة العرض، تفعيلاً لقراري مكتب المجلس المؤرخ في 11 ماي وفتح يونيو 2015، وبناء على الترتيب المتفق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقد في 25 ماي 2015.

وعليه، سنخصص لهذه المناقشة حصة زمنية إجمالية قدرها 180 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، إذن بمدة 90 دقيقة للمجلس و90 دقيقة للحكومة الموقرة.

وفي هذا الإطار أعطي الكلمة لأول متدخل عن حزب الأصالة والمعاصرة، في حدود 16 دقيقة، الأستاذ التويزي.

المستشار السيد أحمد التويزي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني المستشارين،

المجلس الأعلى للحسابات:

- إعادة تكوين احتياطي المواد الطاقية وتطوير البنيات التحتية للتخزين، قصد تأمين تموين عادي للسوق الوطنية؛
- تسريع المخطط الوطني للغاز الطبيعي المسال، بالشروع في أشغال بناء الميناء الغازي وشبكة التوزيع المرتبطة به؛
- تفعيل كذلك برامج النجاعة الطاقية، التي لم تعرف لحد الآن انطلاقاً حقيقة لتفعيلها، واسناد تنفيذها إلى مؤسسة عمومية تتوفر على كل المؤهلات اللازمة للإنجاز والتتبع والتقييم؛
- إعطاء الأهمية اللازمة للبرنامج الاستثماري الطموح، الذي يعده المكتب الوطني للسكك الحديدية، اعتباراً لكون النقل السككي وسيلة النقل الأقل كلفة والأكثر أماناً، قصد إنجاز الاستثمارات الواعدة بوتيرة تكون في مستوى التحديات التي تواجه بلادنا... كل هذه الحقائق تؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، بأن الحكومة منشغلة حقاً بطلاء الواجهة، مركزة كل تفكيرها على تفادي مناقشة الملفات الحارقة، التي تواجه البلد، سواء منها الملفات الاقتصادية أو الملفات السياسية. بل وحتى التحسن الذي شهده الميزان التجاري خلال السنوات الثلاث الفارطة (تراجعت العجز من 7.4% سنة 2012 إلى 5.5% سنة 2013، ثم إلى 4.9% سنة 2014)، مرده نسبياً، حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات، إلى عوامل ظرفية وغير بنوية، منها:
- المداخيل غير الاعتيادية من المؤسسات والشركات الكبرى، وكذا استخلاص مبالغ ضريبية إثر بعض العمليات الاستثنائية، وذلك برسم الضريبة على الشركات وحقوق التسجيل؛
- مداخيل غير ضريبية على شكل دعم من طرف بعض الدول الصديقة للمغرب، تضاف إليها مداخيل الخوصصة؛
- كذلك، عائدات المساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج، علماً أن لهذه العملية فوائد أخرى كالمساهمة في الرفع من احتياطي العملة الصعبة والتشجيع على شفافية المعاملات المالية والاقتصادية... السيد الرئيس،
- تعنت الحكومة وعدم قدرتها على الإنصات، يتجسد كذلك في إقبالها المتزايد والمنقطع النظر على الاستدانة، رغم تحذيراتنا المتوالية، إبان مناقشة مشاريع الميزانية منذ سنة 2012، ورغم تحذيرات المجلس الأعلى للحسابات، الذي يؤكد في التقرير الذي نحن بصدد مناقشته بأن الدين العمومي انتقل من 678 مليار درهم سنة 2013 إلى 743 مليار درهم سنة 2014، بما يعادل 81% من الناتج الداخلي الخام، وهذا خطر وخطر كبير بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وهنا لا بد أن أفتح قوساً للتعليق على المقاربة التي اعتمدها رئيس الحكومة في تشبيه عمل الحكومة، هو الذي شبه عمل الحكومة حيناً قال أمام خبراء البنك الإفريقي للتنمية عقب تقديمهم لتقرير بشأن النموذج التنموي المغربي، بأن الحكومة الحالية مثل الصباغ الذي يعتلي سلماً بينما يشوش عليه المارة باستمرار، ولرئيس الحكومة وللحكومة كذلك عوض الانشغال بطلاء الواجهة، كان عليكم، كان على السيد رئيس الحكومة ولا على الحكومة أن تركزوا وقتكم وجهودكم في تقوية الأساسات وصيانة المكتسبات، عبر مباشرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، التي من شأنها تمنيع الاقتصاد الوطني والرفي بمستوى معيشة المواطنين، عوض هدر الوقت والجهد في التفكير في سبل اقتسام الثروة، وجب عليكم التفكير أولاً في سبل خلق هذه الأخيرة وتعزيزها.

تقرير المجلس الأعلى للحسابات يأتي مرة أخرى ليؤكد بأن الكثير من الوقت قد تم هدره، وأن الأوراش الإصلاحية المهيكلة بقيت ولا تزال رهينة انتظارية غير مبررة، وكأن الحكومة تجد صعوبة في إدراك متغيرات الواقع وحجم التحديات والرهانات التي تواجه البلد.

لم تمر سوى أيام على اختتام أشغال الندوة العلمية الدولية التي نظمها فريقنا في موضوع "تدبير المخاطر" بتاريخ 27 مايو 2015. ومن بين المخاطر التي تهدد بلادنا، هناك المخاطر الاقتصادية ذات الارتباط بتقلب أسعار النفط وأسعار المواد الأساسية، وبتقلبات الأسواق المالية والدولية والأزمات كذلك الاقتصادية التي يتخبط فيها شريكنا الأول اللي هو الاتحاد الأوروبي والدول التي تربطنا معهم علاقات اللي هي اقتصادية كبيرة جداً.

صندوق النقد الدولي، الذي غالباً ما ترتمي الحكومة في أحضانه بهدف الحفاظ على أفضلية التوفر على الخط الائتماني للوقاية والسيولة، يؤكد بدوره أن الاقتصاد الوطني ليس في مأمن من الأزمات، في ظل تعثر الإصلاحات الكبرى، ويجب علينا كبرلمان وحكومة أن نتذكر دائماً التقارير التي كانت تعطى وكانت تقول بما يخص اليونان، اليونان كان البنك الدولي يقول لهم الاقتصاد ديالكم مزيان، واحد العدد ديال الإمكانيات، وفي الأخير تبين على أن كلشي ذاك الشئ قرارات سياسية مسيسة، وبالتالي فإن التقارير اللي كيعطيها البنك الدولي فغالبا ما تكون تقارير مخدومة، واليونان راه واحد المثل اللي وجب على الحكومة ووجب علينا كذلك دائماً أن نأخذ هذا المثل هاذ البلد بعين الاعتبار، بحيث أن سنين وكيتقولوا كلشي مزيان، حتى الدولة سقطت في مسائل لا تحمد عقبها.

وأمام كل هذه المخاطر، التي تزداد تفاقماً جراء التورات الجيو سياسية في عدد من بقاع العالم، وأمام تباطؤ النمو لدى الشركاء الاقتصاديين للمغرب، من المؤسف جداً أن الحكومة لم تعر أي اهتمام لتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، بشأن تفعيل العديد من البرامج ذات البعد الاستراتيجي، رغم الظروف المواتية للاقتصاد الوطني التي يوفرها تراجع أسعار المواد الطاقية والمواد الغذائية الأساسية، من قبيل، شي كيقول

الفرط، على أهمية تقييم السياسات العمومية، ضمن فعاليات الندوة التي نظمتها مجلسنا الموقر في الموضوع؛

- من بين الاختلافات كذلك التي تضمنها التقرير، نذكر كذلك، تعدد المتدخلين المؤسساتيين مقابل غياب مقاربة شاملة ومنهجية. كمنقلوا واحد العدد دبال المكاتب على براء، هذا دبال تشجيع الاقتصاد، هذا l'attaché دبال commercial، هذا دبال كذا، واحد العدد دبال المكاتب، إلى حسبته الحكومة، إلى حسبته السيد وزير المالية غتلقى واحد العدد دبال المكاتب في الخارج اللي عندهم تقريبا نفس الهدف، ولكن مكاتب بإمكانيات كبيرة جدا، بإمكانيات اللي هي كبيرة جدا، الل يكيمشيو في إطار نقشفي، لأن l'attaché commercial عندنا في السفارات كيدير كلشي، ولكن عندنا مكتب هنا، مكتب لهيه، مكتب هنا وكيديروا مجال مجال وإمكانيات كبيرة جدا، كيمشي للخارج، كيمشي فيما يخص تسيير هذه المكاتب، واحد العدد دبال، واحد المصيبة غير ملي غتعاودها، أنت اللي وزير المالية ماشي أنا؛

- من بين الاختلافات التي تضمنها التقرير كذلك تعدد المتدخلين - قلنا - المؤسساتيين، إذ أن كل مؤسسة تشتغل بمعدل عن الأخرى، بل وتصدر في بعض الأحيان معطيات ورسائل متضاربة، الأمر الذي لا يساعد على إبراز صورة واضحة ومستقرة في بعض المجالات المعنية؛

- كذلك الاستغلال غير الكافي للفرص الجديدة المتاحة من قبيل استغلال خدمات الإنترنت والمواقع الإلكترونية التجارية؛
- غياب سياسة تسويق قوية قصد ولوج الأسواق الواعدة، والاقتصار كذلك على الأسواق التقليدية، سيما الأوروبية؛

- تراجع تنافسية العناصر التقليدية، وهاد التنافسية 10 سنين وكاينين الدولة المغربية الحكومات السابقة اعطت واحد العدد دبال الامتيازات للشركات باش تكون قادرة على التنافس، لم تستطع هذه الشركات أن تكون قادرة على التنافس. إذن هاد الشي اللي كنا كنديرو فيه شي حاجة. 15 ولا 20 عام كانوا سياسات تساعد الشركات الوطنية على التنافس، ما وصلناش لهاذ التنافس. إذن كاين شي مشكلة في هاد الشي، وبالتالي وجب علينا، وجب على الحكومة أن تراجع هاد السياسات التي لم تؤد أكلها، ولم تستطع أن تجعل هاد الاقتصاد الوطني ولا هاد الشركات الوطنية أن تكون قادرة على أن تنافس الشركات اللي من الخارج، سواء من الاتحاد الأوربي أو من الدول اللي هي في مثل غير تركيا، ما قديناها عليها، لماذا؟ لأن البرامج اللي كانت ماكانتش قادرة على أن تنفي بما يمكن أن نقوله.

وما لاشك فيه، أن هذه الاستدانة المفرطة مرشحة للارتفاع، في عهد هذه الحكومة التي لا تعير اهتماما لمستقبل الأجيال الصاعدة ولا تتقيد بمبادئ الحكامة المالية الجيدة، في ظل غياب تشريعات تروم تسقيف حجم الدين العمومي.

انسجاما مع القناعات، بادر فريقنا منذ سنة 2012 إلى اقتراح تعديلات على مشاريع الميزانية، تهدف من جهة إلى تسقيف مديونية الخزينة وحجم الدين العمومي المرخص به، وإلى التنصيص على ضرورة طلب الإذن من البرلمان كلما استدعت الضرورة تجاوز السقف المرخص به، تفعيل لروح ومضامين الفصل 77 من الدستور، الذي ينص على المسؤولية المشتركة للحكومة والبرلمان في الحفاظ على توازن مالية الدولة، إلا أن هذه التعديلات المقترحة قوبلت دائما برفض الحكومة.

كيف لا والسيد رئيس الحكومة أكد في مناسبات سابقة بأنه ملي ما لقاش الخوصصة مشت، ما كاين ما يتباع باقي، خاصنا نمشيو نديرو الاستدانة، هذا هو مضمون الجواب دبال السيد رئيس الحكومة في إحدى مداخلاته.

المفارقة اللي عندنا احنا هو أنه عندنا استدانة مفرطة مقابل أوراوش إصلاحية معطلة أو رهينة انتظرية غير مبررة.

السيد الرئيس،

في ارتباط بأطروحة فريقنا بشأن النموذج التنموي، التي ندعو من خلالها إلى دعم العرض، وبشكل خاص العرض التصديري، تناول تقرير المجلس الأعلى للحسابات تشخيصا، وضع من خلاله اليد على مكان خلل المنظومة والسياسات العمومية ذات الارتباط بالترويج الاقتصادي، والتي تفسر إلى حد كبير ضعف وتيرة نمو الصادرات مقابل تطور منقطع النظر للواردات، مع ما يواكب ذلك من انعكاسات على الحساب الجاري لميزان الأداءات، الذي يعرف عجزا يقدر ب 5.8%.

ومن بين هذه الاختلافات نذكر منها، وحتى في الميزانية دبال الاستثمار كنا قلناها للسيد وزير المالية على الاستثمار دبالنا لا نشجع التصنيع عندنا احنا، نشجع الصناعات في الخارج لأن نستورد جل الإمكانيات اللي كنديروها، كتنكوزن عندنا 150 أو 140 مليار ولا 180 مليار دبال الاستثمار أغلبها كيمشي لجلب سلع خدماتية أو سلع لبناء.. كنجاولو احنا نجفزو الاقتصاد الغربي عن طريق الميزانية دبالنا، التي يجب عليها أن تحفز الاقتصاد الداخلي والاقتصاد الوطني.

إذن نذكر بعض الاختلافات:

- غياب الانشغالات المرتبطة بالتقييم البعدي لنتائج عمليات الترويج الاقتصادي، علما أنها تستهلك مبالغ مالية مهمة، بهدف قياس أثرها وفعاليتها وتصحيح المسار، عند الاقتضاء، وفق مقاربة تسويقية علمية وحديثة، وإشراف موارد بشرية متخصصة. وقد وقفنا، الشهر

الأول وقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أداءهم لمهامهم النبيلة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ونحن نستحضر اليوم الإرهاصات الأولى لإبنتاق المجلس الاعلى للحسابات منذ سنة 1960، تاريخ إحداث اللجنة الوطنية للحسابات، ومرورا بمختلف المحطات والأحداث والمواقف العظيمة والكبرى لكل القوى الحية في البلاد، والتي توجت بدسترة هذه المؤسسة بعد المذكرة التاريخية المشتركة لحزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، المرفوعة إلى الملك الراحل الحسن الثاني، طيب الله ثراه سنة 1991، حيث تعتبر هذه المناسبة فرصة لتعزيز الممارسة الديمقراطية ببلادنا وتكريس التعاون البناء الهادف بين مؤسستنا التشريعية وباقي هيئات الحكامة وهيئات الرقابة ببلادنا.

السيد الرئيس،

إنه تعاون يمكن استثاره وتطويره بالنظر للقيمة العلمية والعملية للتقارير والدراسات التي يقوم بها المجلس (المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز)، والتي التزمت، السيد الرئيس، بعرضها على البرلمان بمجلسيه، خاصة منها تلك المتعلقة بالدراسة التقييمية لمنظومة الوظيفة العمومية وكثلة الأجور المرتبطة بها أو تلك المتعلقة بمعالجة وتقييم الإعفاءات الضريبية التي تستفيد منها مجموعة من القطاعات أو تلك المقامة حول المنازعات القضائية للدولة وتأهيل الوكالة القضائية للمملكة، وتحديد النصوص الأمثل لنجاعة الدفاع عن مصالح الدولة أمام القضاء، إضافة إلى التقرير الموضوعاتي لتقييم تطبيق القانون 47.06 المتعلق بالجبايات المحلية، لما له من ارتباط وأهمية في الوقت الراهن على مستقبل الإصلاح الجهوي الذي يعتبر من الأولويات لكل تنمية اجتماعية واقتصادية ومجالية متوازنة، من شأنها أن تحفظ كرامة المواطن المغربي من آفة البطالة والأمية والهشاشة وبخاصة في الجماعات الترابية الفقيرة.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي السيد الرئيس، أن أركز في مداخلتني على المحور المرتبط بالجبايات المحلية والتدبير المفوض للمرافق العامة، لأؤكد لكم في هذا الإطار أن أننا في حزب الاستقلال كنا ولا زلنا نعتبر أن إنجاح ورش الجهوية المتقدمة والتدبير اللامتمركز، لن يتأتى إلا بإصلاح عميق للمالية المحلية، وخاصة منها الجبائية، التي أبانت معجزها عن توفير الموارد الضرورية والمستدامة للنهوض بالجماعات الترابية وعن القيام بالمهام المنوطة بها في ظل التحولات التي شهدتها المجتمع المغربي، والتي تستدعي أكثر من أي وقت مضى توفير مداخيل قارة ومنظمة تمكن الجماعات المحلية من تغطية نفقاتها التي عرفت تطورا فرعيا وكيا لتحقيق التنمية وتدعيم الديمقراطية المحلية.

لقد وقف عرضكم، السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، على بعض مكامن الخلل في منظومة الجبايات المحلية الذي قدمتم في شأنه

- من بين الاختلالات كذلك غياب سياسة تسويق قلنا تراجع تنافسية العناصر.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر بأن الترويج الاقتصادي للمغرب يجب ألا يقتصر على الترويج للسلع والمنتجات المغربية فقط، بل يجب أن يقوم كذلك على الترويج لقيم المغرب المجتمعية والثقافية والاستقرار السياسي والمؤسسي والمؤهلات البيئية والتاريخية، بما يتماشى مع روح الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش لسنة 2014 حول ضرورة تهمين الرأسمال اللامادي لبلادنا.

ويجز في أنفسنا أن الحكومة..

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة الآن للسيد رئيس..

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.
سوف أنضبط.

السيد الرئيس:

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا.
شكرا لكم.

السيد الرئيس:

السي بنشايب.

المستشار السيد محمد بنشايب:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

يسعدني ويشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال، بكل إرثه الوطني المتجذر باتمائه لترتبة هذا الوطن العزيز أن أتناول الكلمة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

ولا تفوتني هذه المناسبة، دون أن أسجل باسم الفريق الاستقلالي، بكل فخر واعتزاز، الجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات وكذا المجلس الجهوية للحسابات، كما نتوجه بالشكر والتقدير للسيد الرئيس

حيث إن ارتفاع الباقي استخلاصه، الذي قدره تقرير المجلس الأعلى للحسابات في 17 مليار درهم ما بين سنة 2009 و2013 يؤثر ليس فقط على برجة ميزانيات الجماعات الترابية فقط، بل يعطي فكرة للملزمين على عدم ممارسة الجماعة لسيادتها على التراب الجماعي التابع لها، مما يولد حسا بانعدام المساواة الضريبية بين جميع الملزمين القاطنين بالجماعة الترابية الواحدة؛

رابعا: تنفيذ توصيات اللجنة الملكية الاستشارية حول الجهوية التي أوصت بدعم موارد الجماعات الترابية بالتخلي عن مجموعة من الموارد الضريبية العائدة للخزينة العامة للدولة كرسوم التسجيل والضريبة السنوية الخصوصية على السيارات ورسوم التبر، بالإضافة إلى إعادة النظر في نسبة الضريبة على القيمة المضافة المحولة للجماعات وكيفية توزيعها.

كل هذه المحاور المستعجلة التي تجب معالجتها في إصلاح المنظومة القانونية للجبائيات المحلية هي التي من شأنها بلورة الإرادة السياسية الحقيقية لإنجاح اللامركزية والديمقراطية المحلية، التي وقف عليها تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

الجماعات الترابية هي تعتبر خلايا للتنمية، وبالتالي التنمية تتطلب مجهودات مالية كبرى، فلا يعقل أن تكون هناك تنمية بدون مداخيل، علما أن المداخيل ديال الجماعات المحلية - كما أشار إليها تقرير المجلس الأعلى للحسابات - أن 90% ديال المداخيل ديال الجبائيات المحلية تخصص لأداء أجور الموظفين والعمال والماء والضو والتيليفون. إذن نسبة قليلة ككتبتى للتنمية وكتبتى للاستثمار.

إذن الدولة الحكومة مطالبة بأن الجبائيات المحلية خاصها تكون عندها ضمانة كإجبارية الملزمين بالتصريح لأنه إلى خلينا الإحصاء للمتخمين. المتخمين ما كيغيوش يخسروا الصورة ديالهم مع المواطنين، وبالتالي ككتبتى السياسة طاعية، خاصنا نخرجو من هاذ الإكراه اللي عند المتخمين، أنه يكون تصريح إجباري ديال الملزمين باش الجبائيات يكون عندها قاعدة قانونية محمية من طرف القانون ماشي من طرف الأشخاص.

وكذلك كنبالو بدعم وزارة الداخلية للمجالس الترابية باش ندعمو هاذ المصالح ديال الجبائيات المحلية بالأطر الكفاءة وسن قوانين تلزم كذلك العاملين على الجبائيات المحلية والاستخلاص الضروري ومتابعة المخالفين، فهمتي؟ ومتابعة الناس اللي كيتصرفوا في العمل الجدي ديال تدبير الموارد المالية للجماعات المحلية، وكناكدو باسم الفريق الاستقلالي أن الجبائيات المحلية خاصها تلعب الدور ديالها كما يجب، لأنه عندنا يالاه 26% على الصعيد الوطني اللي كتستخلص، أي كذا و70% لا تستخلص وبدون مراقب، بدون حسيب أو رقيب، وهذا شيء حقيقة سلبي، خاصنا تتجاوزوه

تقريراً مفصلاً. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي ان أؤكد لكم أن التعبير الحقيقي عن الإرادة السياسية للحكومة في إنجاح مشروع الجهوية والديمقراطية المحلية يمر حصريا عبر إصلاح الجبائيات المحلية، فالإطار القانوني للجهوية واللامركزية لن يحقق أهدافه إلا بتوفير الوسائل المالية للقيام بالمهام المفروضة على الجماعات الترابية، ومن دون ذلك وهما بلغت حسن إرادة المنتخبين، لأننا على يقين أن الوضع لن يتغير لا على مستوى الاستثمار ولا على صعيد أحداث مناصب الشغل.

السيد الرئيس،

لقد اخترنا في الفريق الاستقلالي حصر مداخلتنا في موضوع الجبائيات المحلية في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، لما لها من أهمية وراهنية في مسيرتنا التنموية، لأنه يجز في أنفسنا أن تبقى هذه الحكومة في دوامة التسيير اليومي والمحاسباتي لمشاكل الجماعات الترابية من منظور تحكيمي تطبعه الوصاية اللصيقة والقبلية على ميزانيات الجماعات الترابية وهيمنة النظرة الفوقية والتفوقراطية للمصالح المركزية وإلى حد ما مصالح لوزارة الداخلية والمالية.

إن إصلاح الجبائيات المحلية يتطلب -كما أشار إلى ذلك تقرير المجلس الأعلى للحسابات- وكما دعي إلى ذلك العديد من المتدخلين خلال المناظرات المنعقدة في الموضوع، التركيز على أربعة محاور أساسية هي:

أولا: الحد من التعدد النوعي للضرائب والرسوم العائدة للجماعات المحلية وتبسيط وعائها وجعل التناسق بينها وبين الضرائب والرسوم العائدة للدولة وتفعيل إجبارية التصريح بها، عوض اللجوء إلى الإحصاء وتوضيح مساطر المنازعة فيها، في إطار مزيد من الصلاحيات في التدبير الجبائي لوعاء وأسعار تلك الرسوم، وعدم اعتبار الوحدات الترابية وحدات إدارية غير مكتملة النضج وفي حاجة إلى تدخل الدولة وبسط مراقبتها عن طريق مختلف أشكال الوصاية واستبدال تلك المفاهيم بسلوك مسطرة التوجيه والمحاسبة البعدية وإسناد المسؤولية للجماعات الترابية في كل ما يتعلق بالشأن الجبائي المحلي؛

ثانيا: تأهيل الإدارة الجبائية المحلية بشكل يجعلها في منأى عن كل التجاذبات السياسية في فرض الضريبة أو تحصيلها أو تعديلها أو إلغائها، حتى لا تستعمل الأداة الجبائية في تلميع الصورة السياسية للمتخمين من أجل إعادة انتخابهم، حيث أصبحنا نرى أن بعض الأحياء برمتها غير محصاة ضريبيا، ولا تساهم في الجهود الجبائي المحلي، وأن الكثير من الجماعات الترابية، بفعل نقص الموارد البشرية واللوجستيكية، تعجز عن القيام بالإصدار الضريبي، رغم توفر الوعاء الضريبي، وأمام النقص في التوفر على المعلومات الضرورية عن الملزمين المسوكة من لدن جهات إدارية، ونظرا لانعدام التنسيق بينها وبين إدارة الجبائية المحلية.

ثالثا: ضعف التحصيل الناتج عن قلة الموارد البشرية وتعدد المتدخلين وغياب البرامج المعلوماتية الضرورية لحصر الملزمين لدى الجماعات الترابية،

لا بد كذلك من الإشارة إلى الإختلالات المالية التي رصدها التقرير، سواء تعلق الأمر بطريقة التدبير أو التسيير للعديد من المؤسسات العمومية، أو من خلال الوضعية التي رافقت المنظومة الضريبية من تهاون في الأداء الضريبي، أو من خلال غياب التأطير القانوني بخصوص الإعفاءات، فالمالية العمومية تواجه بعض المعوقات، سواء على مستوى الدين العمومي المرتفع والغير قار، أو على مستوى المخاطر الناجمة عن عدم إصلاح نظام التقاعد وما له من آثار على الوضعية المالية والاجتماعية.

إننا في الفريق الحركي، وفي ظل هذه الظروف والوضعية المالية الحالية، ومدى مساهمة الإصلاحات الهيكلية التي تباشرها السلطات العمومية في تجويد الأداء المالي، نؤكد على أن الرفع من جودة التدبير العمومي وإرساء حكمة جيدة يشكلان إحدى الدعائم التي من شأنها المساهمة في تجاوز التحديات التي تواجهها المالية العمومية.

ولا نفوتنا الفرصة دون أن نسجل أن المجلس الأعلى للحسابات أصبح يحظى بأهمية معنوية كبيرة، لكونه المؤسسة التي تقوي ثقة المواطن حول محطات تدبير المال العام وتحقيق حكمة مالية وسياسية، بالرغم من المعوقات التي تواجهه من محدودية الموارد البشرية ارتباطا بالجال الترابي أو من خلال محدودية الإمكانيات المالية المخصصة له.

وفي مجال التحكم في عجز الميزانية، فإننا في الفريق الحركي نؤكد على ضرورة الإرتقاء بالحكمة وتجويد تدبير المالية العمومية وكشف المعلومات والمصادقية ووضوح القوانين والتشريعات والمساطر وانسجامها مع بعضها البعض وتشجيع أعمال الديمقراطية التشاركية، مع عقلنة النفقات العمومية، كما ندعو إلى تبني مقاربة شاملة في إصلاح المالية العمومية، والتأكيد على أن تحقيق شفافية المالية العمومية ليس شأن الفاعلين الإقتصاديين فحسب، بل هو شأن كل مكونات المجتمع المغربي من مجتمع مدني ومؤسسات الدولة وبرلمان ومواطنين.

وارتباطا بهذا الجانب، وفضلا على أهمية التقرير، فإنه يستوجب علينا برلمانا وحكومة أن ننكب على معالجة إشكالية التحكم في النفقات العادية، والرفع من المداخيل ومتابعة الإصلاحات الجبائية التي تعتبر في حد ذاتها موارد ضمنية لا تستفيد منها الخزينة، مع إعطاء الأولوية لإشكالية الإعفاءات والتحفيزات الضريبية.

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى الجبايات المحلية، واعتبارا للإختلالات المرصودة في التقرير، فإن الجماعات المحلية محكوم عليها في ظل هذه النقائص بالتبعية الهيكلية للتحويلات المالية للدولة، الشيء الذي يؤثر على استقلاليتها المالية والإدارية، لذا فإننا نرى في الفريق الحركي أن هذه الملاحظات التي رصدها المجلس الأعلى للحسابات يجب أخذها بعين الاعتبار وإيجاد حلول لها في حدود الإمكانيات المتاحة من خلال تعديل قانون الجبايات المحلية، خصوصا على مستوى التبسيط وتحقيق الانسجام والتركيز على النجاعة والمساواة

كحكومة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لأحد مستشاري الفريق الحركي، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة القضاة الأجلاء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني في هذه الجلسة أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات، لأعرض منظور الفريق لمضامين ونتائج هذا التقرير.

في البداية، نود أن ننوه بهذه المبادرة التي نعتبرها محطة دستورية هامة تطبيقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، من خلالها تستطيع السلطة التشريعية الإطلاع على عمل المجلس والمساعدة على القيام بأدوارها الدستورية، إعمالا لقواعد الشفافية والنزاهة في تدبير المال العام، وهي مبادرة أيضا تساهم في تعزيز التفاعل الإيجابي بين المؤسسات الدستورية التشريعية منها والتنفيذية والرقابية، وتفتح المجال للسياسيين للخروج من النظرة الضيقة التي تحكم علاقة الفاعل السياسي بتقارير المجلس الأعلى للحسابات، والتي كانت مختصرة في الأفعال القضائية وتحريك المتابعات، لاستئثار هذه التقارير من أجل بلورة برنامج عمل تشاركي مع مختلف المؤسسات الدستورية، وتحديدًا في قطاعات استراتيجية مالية، اقتصادية واجتماعية وحقوقية، وهو ما من شأنه أن يساهم في حكمة تشريعية، قد تضيء على هذه المؤسسات لمسة إيجابية.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا التقرير المتواجد بين أيدينا يتسم بالغنى في شقيه القيمي والكمي، خاصة لما تضمنه من ملاحظات وتوصيات، ستسهم - لا محالة - في توجيه بوصلة صانع القرار العمومي بالمغرب، تفاديا للإنزلاقات المحتملة التي قد تنتج غالبًا عن غياب رؤية توقعية عقلانية أثناء صياغة القرارات السياسية أو الإدارية أو غيرها.

وفي هذا السياق، نجدد الإشادة بمضامين التقرير الموضوعاتي الذي يستهدف مهام التقييم للمشاريع والسياسات العمومية، متوخيا الإستعمال الأمثل للأموال العمومية في تدبير مختلف القطاعات العمومية، كما ننوه بعمل قضاة وأطر المجلس وعلى رأسهم السيد الرئيس الأول للمجلس.

السيد الرئيس،

للممتلكات على ضرورة جمع شتات القوانين المنظمة في ظل الملائمة مع الفلسفة الدستورية في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، لا يفوتنا أن نسجل أهمية ما أقدم عليه المجلس على مستوى تدقيق مالية الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، مما سيساهم في ترشيد الحكامة الحزبية والجمعية وإضفاء طابع الشفافية والتزاهة في تدبير مالياتها.

أما فيما يخص مجال العمران، فإننا نثمن خلاصات المجلس في هذا القطاع، حيث سجلت ملاحظات على مستوى تحقيق إنجازات متواضعة مقارنة بالتزامات الشركة بخصوص برامج السكن الاجتماعي المنخفض التكلفة والارتجال في تحديد أثمان البيع، إضافة إلى أن التقرير سجل توجيه الاحتياطي العقاري في غالبته إلى السكن الترويحي، رغم أن تكوينه كليا من العقار العمومي وصرف مجمل منح صندوق التضامن للسكنى في إطار عمليات التأهيل الحضري وفي السكن الترويحي في بعض الحالات، بينما ينحصر هدف هذا الصندوق في تمويل العمليات المتعلقة بمشاريع السكن الاجتماعي وبرامج محاربة السكن غير اللائق، إضافة إلى التكلفة غير المضبوطة، فضلا عن التأخر في الإنتاج فيما يتعلق بالسكن الاقتصادي.

ختاما، إذ نجد التنويه بعمل المجلس الأعلى للحسابات، فإننا نؤكد على ضرورة العمل على تمكين البرلمان من إمكانيات للنهوض بأدواره الرقابية والتشريعية بتمكين المؤسسة التشريعية من استقلالها المالي والإداري حتى تصبح شريكا فعليا للمجلس الأعلى للحسابات في مراقبة وتبعية تنفيذ الميزانية العامة وميزانية القطاعات العمومية، وذلك طبقا لمنطوق ومضمون الدستور القائم على الفصل المتوازن بين السلطات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، السيد الرئيس المحترم، السي بنقدور.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية لا بد أن أعرب عن سعادي بتناولي الكلمة، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول دور أعمال المحاكم المالية، والذي قدمه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات مشكورا أمام البرلمان يوم 6 ماي، منوها في هذا الإطار ما تضمنه التقرير من مجهودات بذلتها الحكومة

والشفافية وتوضيح الرؤى لدى الخاضعين للضريبة.

أما فيما يتعلق بالتدبير المفوض، الذي تم اللجوء إليه على اعتبار أنه ضرورة ملحة لترشيد نفقات الدولة وضمان استمرارية الخدمات العمومية وتحسين جودتها، فإننا نؤكد على محدودية هذه التجربة التي أبانت عن وجود اختلالات كبيرة ولم ترق إلى ما كان متوقعا منها، سواء من حيث جودة خدماتها ولا من حيث أسعار هذه الخدمات المقدمة.

هذا إضافة إلى الاختلالات الأخرى والتي رصدتها التقرير، والمتمثلة أساسا في مجالات التخطيط وتحديد الحاجيات من طرف الجماعات الترابية، والإفتقار إلى الأطر المؤهلة القادرة على تحمل الإلتزامات المنصوص عليها في العقود، خصوصا على مستوى وظائف التتبع والمراقبة.

لذلك، فإننا نرى بأن هذا المجال يحتاج إلى تقويم وإصلاح من خلال توفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة والإعانة بهذه الأخيرة من حيث التكوين والتأهيل حتى تقوم بأدوارها كاملة، سواء من حيث التخطيط والتقنين والحكامة أو من حيث التتبع والمراقبة، حتى يتسنى لهذه الجماعات تقديم خدمات في مستوى طموح الجميع.

السيد الرئيس،

من جهة أخرى، أفرد التقرير حيزا مهما لقطاع الصناعة التقليدية كقطاع اجتماعي بامتياز قبل أن يكون قطاعا إنتاجيا، متوقفا عند ما يعاينه من إكراهات تحول دون إبراز الصناعة التقليدية كصناعة قائمة الذات، وتعرقل تنزيل استراتيجيات الحكومة وتضع مسلك الحكامة أمام صعوبات تحقيقها.

فبخصوص دار الصانع، وعلاقة ب"رؤية 2015"، نؤكد على خصوصية هذه السنة باعتبارها آخر سنة مالية قبل الموعد المحدد لمخطط الصناعة التقليدية ضمن "رؤية 2015"، فبالرغم من ارتفاع موارد دار الصانع، إلا أنه يبقى بعيدا عن الهدف المنشود في 2015، مما يستوجب تقييم شامل لنتائجها، بما يضمن تجاوز الصعوبات والتحديات التي عرفتها والإعتماد عليه في إغناء أية سياسة جديدة في القطاع، ونخص بالذكر تسويق المنتج باعتباره من الرهانات الكبرى بالنسبة للجمعيات المهنية، كما تعمل مؤسسة دار الصانع على تفعيل مقتضيات الإستراتيجية في مجال الترويج، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فبالرغم من حرص المؤسسة على تنفيذ البرنامج السنوي لأنشطة الإنعاش الذي يشمل المعارض المهنية والتجارية، وكذا لقاءات رجال الأعمال، إلا أنه في غياب تقييم نتائج هذه التظاهرات بالخارج وتوضيح طبيعة الدعم المادي الذي يتلقاه المشارك، فإن آثار مشاركة دار الصانع يبقى محدودا في تنشيط الصادرات وغياب تدابير فعالية للإرتقاء بالحكامة وجودة التدبير.

السيد الرئيس المحترم،

في مجال الرقابة القضائية، فإننا في الفريق الحركي نثمن ما جاء به التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، فيما يتعلق بالإنجازات الرقابية حول تدبير المنازعات القضائية للدولة، ونؤكد بخصوص التصريح الإجباري

تنفيذ القوانين المالية والملاحظات المنبثقة عن المفارقة بين التوقعات والإنجازات، هذا الإجراء الذي لم يكن مفعلاً، وكان يعرف تأخراً كبيراً، خصوصاً ما يتعلق بقوانين التصفية.

السيد الرئيس،

لقد تبين لنا جلياً من خلال مضمون التقرير وكلمتكم، السيد الرئيس للمجلس الأعلى للحسابات، أن هناك ملاحظات جوهرية وضعها المجلس الأعلى للحسابات، تهم النظام الجبائي المحلي على الرغم من الإصلاحات المتتالية، التي أدخلت عليه، والتي تتسم بالتجزئة وتعدد الرسوم، مع ضرورة البحث عن تعبئة موارد جديدة دون الزيادة في الضغط الضريبي، أسوة بالنظام الجبائي للدولة، الذي يتميز بعدد محدود من الضرائب والرسوم، وهنا يتجلى ملياً غياب التنسيق بين السياسة الجبائية للدولة وتلك المعتمدة على مستوى الجماعات الترابية.

لا يجب أن ننسى دعوة المجلس إلى بلورة منظور جديد للجماعات الترابية، بهدف مواكبة نقل الاختصاصات، ولن يتأتى ذلك سوى بتوخي التبسيط و تحقيق الانسجام والتركيز أكثر على النجاعة والمساواة والشفافية، وكذا بذل مجهود من أجل توضيح الرؤى لدى الخاضعين للضريبة عبر القيام بمبادرات هادفة لتقبل هذه الجبايات من طرف الملمزمين.

السيد الرئيس،

إن المهام المسندة للمحکم المالية، والتي تناولها التقرير متعددة وجد جسمية، وتحمل على عاتقها دوراً وطنياً سيساهم - لا محالة - في إعادة الاعتبار للمؤسسات ومفهوم المسؤولية الحقيقية.

ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار لا يسعنا إلا أن نؤكد على الدور المهم والفعال للموارد البشرية و أن المساهمة في تطويرها يجب أن تكون من الأهداف الإستراتيجية للمجلس، من خلال توظيف الكفاءات المهنية اللازمة لتلبية مختلف الحاجيات والاختصاصات، مع تكوين خاص ومتعدد الاختصاصات، من خلال الانفتاح على التجارب العلمية الرائدة والأخذ بعين الاعتبار الممارسات والمعايير الدولية المتداولة في المجالات الرقابية من طرف المؤسسات العليا للرقابة، ولا استثنى هنا البرلمان، الذي يجب أن يسير في نفس النهج، سواء تعلق الأمر بالغرفة الأولى أو الثانية.

وفي الختام لا بد أن أؤكد داخل فريقنا على أننا نسجل بارتياح دور المجلس الأعلى للحسابات وتفاعله الإيجابي مع البرلمان بغرفتيه، ونتمنى أن يستمر هذا التعاون الإيجابي بين المجلس والبرلمان في إطار الضوابط القانونية والدستورية التي تجمعهما.

كما نطالب في الأخير داخل فريق التجمع الوطني للأحرار الحكومة بضرورة مضاعفة مجهودها لحل معضلات الصحة والتعليم والسكن ومعالجة كافة الإختلالات التي تضمنها هذا التقرير المهم لجعل هذه المرافق في متناول المواطنين والمواطنات بالشكل الأليق والمطلوب، وحتى يستفيد منه الجميع بالنظر إلى حجم المبالغ المالية المرصودة لها.

في إعادة الروح للمالية العمومية وتعافياها من خلال الإجراءات التي اتخذها لحماية التوازنات المالية ودعم الاستثمار، والذي يأتي في إطار تفعيل مقتضيات الفصل 148 من الدستور وإقراراً لمبدأ التواصل بين البرلمان وباقي المؤسسات الدستورية، خدمة للمصلحة العليا للبلد العزيز.

السيد الرئيس،

إن إقرار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة جعل من هذه المحطة لحظة أساسية وضرورية، تمكن السلطة التشريعية من الإطلاع على عمل المجلس الأعلى للحسابات، حيث تتضح الصورة أمام البرلمان من أجل القيام بدوره الدستوري إلى جانب التشريع والمساءلة والمراقبة وتقييم أداء الحكومة، تفعيلاً لقواعد الشفافية والنزاهة في تدبير المال العام والحفاظ عليه من كل الإنزلاقات والتجاوزات، وربط المسؤولية بالنتائج ومحاسبة المفسدين، تفعيلاً لمبدأ الحكامة الجيدة التي أقرها الدستور.

ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار كمكون أساسي داخل الأغلبية بمجلس المستشارين، نؤكد على أن المجلس الأعلى للحسابات من المفروض عليه أن يمارس دوره واختصاصاته الدستورية كاملة من أجل تدعيم مبادئ الحكامة والشفافية والمحاسبة حتى تصبح ثقافة راسخة بين مكونات المجتمع عموماً والجهات التي تتحمل المسؤولية وتدبير الشأن العام على وجه الخصوص وحتى تكتمل المنظومة الرقابية، من خلال تفعيل مختلف مكوناتها بدءاً بالمجلس الأعلى للحسابات كهيئة عليا لمراقبة المالية العمومية، مروراً بالبرلمان والحكومة والهيئات القضائية، كل في مجال اختصاصاته، ناهيك عن المقاربة الجهوية لهذه الرقابة، والتي تتمثل في المجلس الجهوي للحسابات فيما يتعلق بمراقبة مالية الجماعات الترابية والهيئات التابعة لها.

كما لا يجب أن ننسى أن هيأتكم الموقرة موكول إليها اختصاصات متعددة أخرى، تتمثل في مراقبة نفقات الأحزاب السياسية من أجل تخليق المشهد السياسي الوطني وإعادة الاعتبار للعمل الحزبي، وكذلك ما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية والتصريح الإجباري بالامتلاك الخاص ببعض الفئات، بهدف الوصول إلى أكبر قدر ممكن من تدعيم وترسيخ مبادئ وآليات الحكامة وتخليق الحياة العامة ببلادنا.

السيد الرئيس،

لا أود أن أتناول الأرقام التي جاءت في التقرير أو في كلمة السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فهي أرقام نفتخر بها وتقارير تضمن تعزيز مراقبة تدبير الأجهزة العمومية، إضافة إلى التقارير الموضوعاتية، التي تستهدف مهام التقييم للمشاريع والسياسات العمومية، والتي تتوخى الاستعمال الأمثل للأموال العمومية وتحسين أساليب التدبير المتميز بهدف تحسين أثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، من خلال التوصيات التي يخلص لها المجلس الأعلى للحسابات.

هذه التوصيات التي تساعد البرلمان من خلال تقاريرها حول تنفيذ القوانين المالية والتصريح العام بمطابقتها لحسابات المحاسبين العموميين ونتائج

وفقكم الله في سائر مهامكم والله ولي التوفيق.
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.
الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد المصطفى الهيبه:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السيدة والسادة الوزراء،
السادة المستشارين المحترمين،
سيدي الرئيس،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، وبمناسبة تقديم السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات لعرضه أمام مجلسي البرلمان، حول تقريره السنوي برسم سنة 2013، تفعيلا للفصل 148 من الدستور، أن نستغل هذه الفرصة الدستورية، التي جاءت تنويجا لنضالات القوى الديمقراطية والوطنية، لمطارحة هذا التقرير مطارحة إيجابية تفاعلية.

سيدي الرئيس،

بداية، لا يمكننا في الفريق الاشتراكي إلا أن ننوه بالعمل الجاد والمسؤول الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات ومن خلاله كل القضاة الشرفاء الذين يبذلون جهودا مضيئة في ظل قلة الإمكانيات وصعوبة المهام من أجل التقييم، وفي نفس الوقت تنوير مؤسسات الدولة حول واقع تدبير المالية العامة في كل مفاصلها.

وإذ نؤكد كذلك على أن هذا العمل المتتالي للمجلس الأعلى للحسابات، نعتبره نحن في الفريق عملا تكامليا ميدانيا ودستوريا مع دور المؤسسة البرلمانية في الرقابة والمحاسبة وفرصة لتنوير الرأي العام من أجل أن يكون المواطن متتبع وعلى بينة من العمل الجاد والمسؤول، ومتتبع كذلك لمال توصيات المجلس الأعلى للحسابات وآثارها.

سيدي الرئيس،

سنحاول التطرق لأهم ما جاء في تقريركم ونؤكد أولا ومن خلال استماعنا وتمعننا في عرضكم الواضح عن غياب تصور سياسي شامل لدى هذه الحكومة وغياب المسؤولية السياسية والتدبيرية من خلال عدم الوقوف على تنفيذ توصيات مجلسكم، التي جاء بها تقريركم السابق.

لا يمكننا كذلك المرور إلى مناقشة عرضكم دون التأكيد على الطبيعة الاحترافية لعمل المجلس الأعلى للحسابات، احترافية علمية دقيقة تجمع بين التقييم وتقديم البدائل، بمنطق يرمي إلى تصويب الإعوجاجات والاختلالات التي تعرفها المالية العامة، فإن هذه الطبيعة الاحترافية تضع الحكومة أمام مسؤولياتها والتزاماتها من أجل تكريس قيم الحكامة والشفافية

والمحاسبة.

وانطلاقا من ذلك سنتطرق السيد الرئيس إلى ما يلي:

التصريح بالامتلاكات:

إذ نسجل استغرابنا إلى ما سجله ملخص التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2013 في صفحته 8، حيث أشار إلى عدم توصل المجلس بقائمة بأسماء كل الشخصيات المائة رغم مراسلاتكم التذكيرية، فإننا نشير هنا إلى أن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات صارمة، كما نؤكد على مسألة أساسية في العلاقة بالتصريح بالامتلاكات، حيث تابعنا وواكبنا ما خرجت علينا به بعض المنابر الإعلامية من وجود تلاعب ونية في عدم الكشف الحقيقي عن بعض الامتلاكات لبعض الشخصيات في الحكومة، التي سبقت أن صرحت بممتلكاتها، وهو ما يدعو إلى التحقيق وإعادة النظر في بعض التصريحات.

كما أن تقريركم يثبت باللموس عدم التعاطي المبدئي للحكومة مع هذا المبدأ، حيث نجد أن 34% من الملموسين بتجديد التصريحات لم يستجيبوا لذلك، ونسبة مهمة من ممن استجاب كان خارج الأجل القانوني.

كما نستشف في نفس النقطة نية التعمد في عدم تفعيل مبدأ التصريح بالامتلاكات ولو في شق التصريحات الأولية، كما جاء في تقريركم، حيث إن 19 مصرح من أصل 89 هو من التزم بذلك.

وما يثبت كذلك نية التعمد، السيد الرئيس، ما جاء في تقريركم أنكم لم تتوصلوا في مجلسكم الموقر بالتعديلات والتغييرات التي عرفتها بعض الإدارات.

وهنا نطرح السؤال عن المراد من هذا التلكؤ في تنفيذ مبدأ التصريح بالامتلاكات، والتي لن تخرج الإجابة عن الرغبة في إقتال وإشغال قضاة المجلس عن القيام بالمهام الصعبة المنوطة بهم، إذا ما اعتبرنا أن تنفيذ إجراء التصريح بالامتلاكات هو عمل تقني.

مراقبة الأحزاب والجمعيات:

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي لا يمكننا إلا أن ننوه بما رصدته المجلس الأعلى للحسابات بخصوص تدبير المالية العامة من طرف الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية، فإننا نتبنى التوصيات التي جاء بها تقريركم في هذا الصدد، وعلى رأسها ضرورة تأطير الفاعل السياسي والمدني على كيفية وإجراءات تدبير المالية العامة.

ندعو من خلال هذا المنبر الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية على الالتزام بأخلاقيات العمل السياسي والمدني، نظرا لما يشكله من مدخل أساسي نحو المزيد من خلق شروط الثقة والمصادقية في علاقتهم بالمواطنين.

تدبير مجال الصحة:

السيد الرئيس،

الكلمة الآن للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في حدود 7 دقائق.
لا، لا.. آه، العفو، العفو، العفو، العفو.
إذن السي عدا ب عن التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد محمد عدا ب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد الرئيس،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق التحالف الاشتراكي بمناسبة تقديم تقرير المجلس الأعلى للحسابات طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، لأبدي بعض الآراء والملاحظات. وأكد أن الوقت لن يتسع لأنطرق لكل القطاعات الواردة في التقرير، لذلك، سأقدم بعض المقترحات حول بعض منها.

إن حضور الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان لتقديم تقريره السنوي، تفعيلًا لأحكام الدستور، له أكثر من دلالة، لأنه يبلور دور المساعدة التي يقدمها المجلس الأعلى للبرلمان، ويعتبر أداة فعالة لعقلنة القرار السياسي، لأنها ترشد وتوجه الفاعل السياسي، وتمنح لصانعي القرار كما هائلًا من المعلومات والمعطيات المفيدة، وتوفر الأدوات لتقييم وتقويم القرارات وإصلاح الهفوات وتدارك الإنزلاقات.

كما أن تفعيل وتعزيز المقاربة التشاركية يمكن من تقييم أداء المؤسسات العمومية ذات الطابع المالي والاقتصادي والاجتماعي والحقوقى، يعزز الحكامة التشريعية ويرفع من قدرها.

ويهمنا في فريق التحالف الاشتراكي أن نرسخ مساهمة المجلس الأعلى للحسابات في دعم المجال التشريعي، كتقليد برلماني يمكن من تطوير الحكامة البرلمانية ويقومها.

ومن الطبيعي أن ننوه بعمل المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية، لفتح المجال للمثلي الأمة ليناقشوا ويبدوا رأيهم حول تدبير المالية العمومية.

ونأمل أن تتطور هذه الشراكة المؤسسية إلى تنظيم اللجن البرلمانية المختصة لحلقات استماع برلمانية للمسؤولين عن تدبير المالية العمومية بحضور قضاة المحاكم المالية الذين يقدمون توضيحات وعناصر لفهم الإشكاليات، كما هو الحال في عدد من الدول العريقة في الديمقراطية.

ونحن متأكدون بأن كل خطوة إيجابية نحو مزيد من تأمين المتابعة والمحاسبة والمساءلة هو تعزيز لمبدأ الشفافية والمسؤولية، وسيدفع السلطة التنفيذية إلى مزيد من البقظة والتبصر في صرف المال العام.

إن مؤسسة تأمين المعلومة وتسهيل تداولها بين السلطة التشريعية والهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية على مدار السنة، من خلال تقديم المشورة

من خلال مقدمتكم حول تدبير قطاع الصحة، فإننا ومن خلال متابعتنا لعرضكم ولما تم رصده من طرف مجلسكم الموقر في مجال الصحة وتديرها، وخاصة ملخص التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2013، حيث خصص هذا الملخص 12 صفحة لمجال الصحة، حيث تناول تقريركم ليس فقط الإختلالات والعيوب والنواقص، بل كشف باللموس وبما لا يدع مجالًا للشك عن غياب تام للرؤية السياسية الشاملة وعن أي تصور استراتيجي للقطاع لدى هذه الحكومة، بما يعني أننا أمام تدبير يومي وليس استراتيجي، ويمكننا جرد تعليقات المجلس بما يؤكد ما نقول:

- عدم توفر الوزارة على خريطة صحية المنصوص عليها في أحكام المادة 21 من القانون الإطار؛
- غياب تقييم منجزات المخططات الإستراتيجية؛
- غياب نظرة شمولية لعملية تهيئة المؤسسات الصحية؛
- وضعية مزرية للبنية التحتية الصحية؛
- قصور على مستوى النظام المعلوماتي؛
- غياب سياسة حقيقية لتكنولوجية الصحة؛
- غياب سياسة عامة في باب التخطيط لاقتناء المعدات البيو طبية مع غياب للأهداف.

وأية قراءة لتقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2013 وفي باب الصحة سوف لن تحيد عن ضرورة مراجعة شاملة للسياسة المتبعة على مستوى هذا القطاع، على اعتبار أننا نواجه قطاعًا مأزومًا، لن يعالج بالتصريحات الفضاضة ولا باستغلال ما تم إنجازه سابقًا من طرف الحكومات السابقة (RAME¹) ولا بالخرجات الإعلامية التي تحاول تغطية واقع الحال بلغة الأرقام المنتبسة، رغبة في التهرب من المسؤولية السياسية، فلا يمكننا محاربة الفساد بتعزيز منافذ هذر المال العام في مخططات غير مدروسة ولا عقلانية، ومن هنا ندعو إلى جعل توصيات المجلس الأعلى للحسابات في هذا المجال مدخلا للحوار حول كيفية إخراج قطاع الصحة من واقعه السوداوي الحالي.

لقد أظهر التقرير المنجز حول قطاع الصحة بشكل واضح أنه ليس للوزارة أي تصور أو رؤية تشاركية مع أطر هذا القطاع ومكوناته..
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفرق الدستوري، ولا أرى أي أحد من الفريق.. لا، لا، لا.. لا.

الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي، نفس الشيء..

¹ Régime d'Assistance Médicale

المجلس إلى الصحافة قبل مروره عبر القناة التشريعية، يسمح بعدة تأويلات غير موضوعية، خصوصا عندما تعطي قراءة التقرير انطباعا بأن الفساد مرتبط بالمؤسسات المنتخبة، فيما يرتبط الأمر أساسا بمدى فعالية المراقبة القبلية والبعديّة للمجالس المحلية ومجالس العمالات، وهو ما لا يساعد على تعزيز المشاركة في العمل السياسي وتدير الشأن المحلي، ويساهم في فقدان المواطنين الثقة في الطبقة السياسية؛

- وبخصوص المراقبة القضائية، يتعين التأكيد على أن ملاحظات التقرير حول غياب الشفافية والحكامة والانضباط في تدبير ميزانية الدولة، تنسجم تمام الانسجام مع مطلب استقلالية السلطة القضائية والدعوة إلى تسريع خروج القانون الذي ينص على استقلاليتها، حتى لا تستغل الأموال العمومية في غير محلها؛

- وبخصوص الجدولة الزمنية لتقارير المجلس حول تنفيذ قوانين المالية، يتضح جليا أن مطلب التعجيل بإدماج التكنولوجيات المعلوماتية في كل مراحل تحضير الوثائق المالية والمحاسبية أصبح أمرا ملحا وضروريا، بحكم أننا اليوم نقرب من منتصف سنة 2015، والمصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية أعدت بالكاد الوثائق المتعلقة بقانون التصفية برسم السنة المالية 2012، الذي تعترم الحكومة تقديمه هذه السنة، وأن الأشغال المرتبطة بهيئة مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2013 شرع فيها منذ أبريل 2014. لذلك وجب استغلال الإمكانيات التي يتيحها إدماج التكنولوجيات المعلوماتية في مسلسل تحضير الوثائق المالية والمحاسبية لضمان تقليص الآجال المرتبطة بتقديم هذه القوانين والرفع من جودتها ونوعيتها؛

- وبخصوص إصلاح ديمومة أنظمة التقاعد، يتعين مباشرة الإصلاح الشمولي لقطاع التقاعد بحزم لمعالجة العجز المالي الكبير للصندوق المغربي للتقاعد، والذي سيؤدي إلى نفاذ احتياطياته في أفق 2022، وذلك من خلال تجميع أنظمة القطاع العام وشبه العام في قطب عمومي واحد وتشكيل قطب خاص يغطي.. للأسف، للأسف، للأسف.

السيد الرئيس:

شكر، شكرا.

الكلمة الآن للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، تفضل، السي دعيعة.

شكرا الأستاذ عدا.

السي دعيعة..

المستشار السيد محمد دعيعة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

والنصح والآراء وتوفير المعلومات الدقيقة، من جهة، بجانب مؤسسة تفعيل الرقابة السياسية من خلال تقديم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات للتقرير السنوي هو تكريس لمبدأ مسؤولية الأهمزة الرقابية العليا أمام ممثلي الأمة.

إن دستور 2011 محفز على تقرب المسافة بين البرلمان المؤمن على مراقبة العمل الحكومي والمجالس الاستشارية عموما، والمجلس الأعلى للحسابات بوجه الخصوص. فالفقرة الأولى من الفصل 148 يسمح بالتواصل المؤسساتي على طول السنة ويجفزه، وهذا يتناسب مع توجهات الهندسة المؤسساتية الجديدة لنظام الرقابة والمحاسبة لما بعد دستور 2011.

كما أن هذه الدينامية تحفز الجهاز التنفيذي على تقديم الأجوبة المستفيضة والدقيقة على الملاحظات والتوصيات التي تم كل قطاع حكومي على حدة، بما في ذلك التجاوب الإيجابي مع مذكرات الاستجابة الموجهة إلى الحكومة ووزير المالية.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أقدم ببعض الملاحظات بخصوص أهم خلاصات تقارير مراقبة التدبير، التي أنجزها المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، بما فيها التقريران الموضوعاتيان المتعلقان بإشكالية التقاعد وبمظومة المقاصة، بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى لهذه المحاكم، كمرقبة مالية الأحزاب وتلقي وتبع التصاريح الإجبارية بالممتلكات:

- إن سلامة تدبير الشأن العام وحسن تدبير المالية العمومية يقتضي من مجلس المستشارين - على وجه الخصوص - تأمين وتوفير تشريعات متقدمة وطموحة تسير طموح توجهات الهندسة المؤسساتية الجديدة، تطورا لأداء الجماعات الترابية؛

- إن البرلمان بمجلسه مدعو للتعامل بالجدية الفائقة والمسؤولية القوية مع تقارير وآراء وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، وفي هذا تجديد للدعوة التي سبق أن تضمنتها ملاحظتنا في السنة السابقة حول ضرورة تشكيل لجن برلمانية مشتركة ومختاطة بين الغرفتين لتتبع تقارير المجلس وتفعيل توصياتها وملاحظاتها؛

- إن فعالية أداء مؤسسات الدولة تقتضي التعاون التام للحكومة مع المجلس الأعلى للحسابات، خصوصا وزارة الاقتصاد والمالية، لتسهيل قيامه بمهامه فيما يتعلق بافتتاح الحسابات الخصوصية وضمان التعاون السلس لمصالح وزارة الاقتصاد والمالية مع قضاة المجلس، وتسليمهم الوثائق المطلوبة، خصوصا توفير التقارير الخاصة بنجاعة تنفيذ الميزانيات القطاعية، وتقرير الخازن العام للمملكة حول ظروف تنفيذ قانون المالية، ضمانا للحكامة المؤسساتية وللتكامل الإيجابي والمثمر بين مختلف السلطات؛

- وفي الجانب التواصلي، يجب التأكيد على أن "تسريب" تقرير

السادة المستشارون،

أتناول الكلمة باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية لإبداء الرأي ومناقشة العرض الذي تقدم به السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات، طبقاً للفصل 148 من الدستور.

واسمحوا لي في البداية أن أشير إلى أن المقتضيات الدستورية الجديدة الخاصة بتقديم مجموعة من الهيئات والمؤسسات الوطنية تقاريرها السنوية أمام البرلمان هي آلية من الآليات الأساسية لتعزيز المراقبة وتقييم السياسات العمومية وتقييم الاختلالات التدييرية. وعلينا جميعاً مسؤولية تكريس هذا التوجه الدستوري الذي اختارته بلادنا، القائم على ربط المسؤولية بالمحاسبة وعلى فصل السلط وتكاملها.

وفي هذا الإطار، نرى في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية من أجل التغلب على إشكالية الوقت أن تتم مناقشة هذه العروض داخل اللجان المختصة أولاً قبل الجلسة العامة، لإبقاء هذه التقارير ما تستحقه من أهمية، فكيف يعقل أن نناقش محاور من مثل: الصحة، السكن، التعليم، تنفيذ قانون المالية لسنة 2012، التوازنات الاقتصادية والمالية، أنظمة التقاعد، الأنشطة المتعلقة بالرقابة القضائية للمجلس الأعلى للحسابات، مراقبة الجمعيات، صندوق التنمية الفلاحية، التصريح الإجباري بالملكيات ومراقبة الأحزاب السياسية، أنشطة المجالس الجهوية للحسابات (الجبايات المحلية، التدبير المفوض للمرافق العامة المحلية)، مشاريع بناء وتوسعة وتهيئة المؤسسات الصحية، تدبير المعدات البيوطبية من طرف وزارة الصحة، شركة العمران بالرباط، صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري.. في 7 دقائق؟

لذلك، السيد الرئيس، سنقتصر على محورين:

المحور الأول يتعلق بالصحة. لقد عرض السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي برسم سنة 2013، مجموعة من الملاحظات، تهم 143 مهمة رقابية أنجزها المجلس في مجال مراقبة تسيير الأجهزة العمومية، وفي مجال مراقبة التدبير واستخدام الأموال العمومية، وهو تطور ملموس في عدد المهام الرقابية مقارنة بسنة 2011 (78 مهمة) و2012 (109 مهمة). هذه المهام التي يجب أن يواكبها تعزيز المجلس الأعلى للحسابات بالموارد البشرية واللوجستيكية اللازمة للاضطلاع بمسؤولياته الدستورية.

ومن أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها في المحور الخاص بتنفيذ قانون المالية والملاحظات المنبثقة عن المقارنة بين التوقعات والإنجازات، ضعف تعاون مصالح وزارة المالية مع المجلس الأعلى للحسابات من خلال:

1- تأخر مصالح وزارة المالية في إحالة الوثائق المتعلقة بقانون التصفية لسنة 2012، (بالرغم من نظام التدبير المندمج للنفقات² (GID)؛

2- عدم توصل المجلس الأعلى للحسابات بالتقارير الخاصة بنجاعة تنفيذ الميزانيات القطاعية. وفي هذا الإطار نعتبر في الفريق الفيدرالي للوحدة

والديمقراطية أن المصادقة البرلمانية على القانون التنظيمي للمالية إشارة سياسية لإطلاق دينامية الإصلاح الشمولي للمالية العمومية وتعزيز وتقوية المراقبة البرلمانية، وجعل مختلف المؤسسات والهيئات المعنية بالمال العام أمام تحديات ومسؤوليات جسيمة للرفع من نجاعة الرقابة على المالية العمومية وتحسين أدائها.

السيد الرئيس،

نظراً لضيق الحيز الزمني المخصص للفريق الفيدرالي، لن نتوقف عند كل القطاعات الواردة في التقرير، ولذلك سنقتصر على قطاع الصحة والتدبير المفوض للمرافق العامة المحلية.

فيما يخص قطاع الصحة، لقد وقف تقرير المجلس الأعلى للحسابات في ما يتعلق بمشاريع بناء وتوسعة وتهيئة المؤسسات الصحية على افتقار وزارة الصحة لخريطة صحية، وفقاً لما نصت عليه المادة 21 من القانون الإطار رقم 34.09. كما رصد ما يقارب 151 مؤسسة تقدم العلاجات الصحية الأساسية غير مشغلة في المجالين الحضري والقروي. وأشار التقرير إلى وجود قصور على مستوى تتبع ومراقبة المشاريع، خاصة من حيث إعادة تأهيل المستشفيات القديمة والتي عادة ما تكون صيانتها وترميمها لا يفي بالمعايير المطلوبة.

كما وقف التقرير على عدة اختلالات تتعلق بالتصاميم المعمارية التي لا تراعي المعايير الصحية في العديد من المصالح.

إضافة إلى ذلك، رصد التقرير تهاك حالة البناءات للعديد من المؤسسات الاستشفائية، رغم الإصلاحات التي تم القيام بها في السنوات الأخيرة، وهو ما يفضح الواقع الصحي ببلادنا وضعف الحكامة بالرغم من كل الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة لإصلاح هذا الواقع المزري والذي له تأثير كبير على مستوى تراجع مؤشرات التنمية البشرية بالمغرب.

السيد الرئيس،

مثل تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية البشرية وتقليص الفوارق أولوية كبرى في البرنامج الاجتماعي للحكومة من خلال تقوية وتعزيز السياسات والخدمات الاجتماعية وتطوير الاستفادة وتيسير الولوج إليها واستهداف مختلف الفئات الاجتماعية بسياسات تهدف إلى إدماج الأفراد والفئات والجهات في الدورة التنموية الوطنية، غير أن الإنجازات لا تزال بعيدة عن ما تم الالتزام به في البرنامج الحكومي.

فبالرغم من الزيادة الطفيفة في ميزانية قطاع الصحة بنسبة 4,14%، فإن قطاع الصحة لا يشكو فقط من قلة الإمكانيات المالية، بل من سوء توزيع البنيات الصحية والموارد البشرية والاختلالات الكبرى بين المراكز الحضرية والقروية والمناطق النائية، مما يفرغ شعار الولوج العادل للخدمات الصحية من أي مضمون، فنسبة التأطير الطبي لا تتجاوز طبيب لكل 1630 نسمة، ومرض لكل 1109 نسمة، ويبلغ العجز فيما يخص الموارد البشرية بقطاع الصحة العمومية 6000 طبيب و9000 ممرض، ولقد صنفت المنظمة العالمية للصحة المغرب ضمن 57 بلداً في العالم التي تعيش خصاصاً حاداً لمقدمي العلاجات،

² Gestion Intégrée de la Dépense

الجبايات المحلية تعتبر إحدى الأولويات في ورش الإصلاحات الجوهرية التي اعتمدها وزارة الداخلية، والرامية إلى تمكين الجماعات الترابية من تعبئة مواردها المالية والرفع من قدراتها التدييرية لتقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين.

في البداية، لابد من الإشارة إلى أن المنظومة الجبائية للجماعات الترابية عرفت إصلاحا هاما، استهدف تمكين السادة المنتخبين المحليين من الإطلاع بمسؤولياتهم الكاملة في مجال تطوير الموارد المالية والجبائية وضمان تدبير عقلاي لها بغية تحقيق استقلالها المالي.

رغم أهمية المبادرات والمجهودات التي قامت بها الوزارة، والتي تبذلها كذلك الجماعات الترابية، إلا أن منتوج هذه الموارد لا يرقى على المستوى المتوخى، ويعرف تباينا بين مختلف الجماعات الترابية عبر تراب المملكة.

لتجاوز هذه الوضعية، اعتبرت وزارة الداخلية تعبئة الموارد الجبائية للجماعات الترابية من أهم الرهانات التي ينبغي كسبها، لذلك فقد وضعتها في صلب اهتماماتها الأولية، عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير أهمها:

- اعتماد هيكلية جديدة للإدارة الجبائية المحلية، تضم عدة مصالح مخصصة كمصلحة الوعاء والمنازعات ومصلحة التحصيل ومصلحة المراقبة؛

- دعم الموارد البشرية بالكفاءات الضرورية وتبني برامج تكوينية تمه كل المجالات لفائدة الأطر والأعوان العاملين في المصالح الجبائية للجماعات، وخاصة شفيعي المداخل؛

- العمل على إيجاد سبل لتحفيز الموظفين والأعوان المكلفين بتدبير الجبايات المحلية على غرار موظفي الدولة.

وفي هذا الصدد، قامت الوزارة بإنجاز دراسات تمه تعبئة القدرات الجبائية لمجموعة من الجماعات الترابية، والتي أفضت إلى أن هذه الوحدات تتوفر على مادة جبائية غير مستغلة، يمكن الاستفادة منها بالوسائل المتاحة وبتحسين طرق تدبير الشأن الجبائي المحلي، كما أنجزت 9 دراسات حول تشخيص وإعادة هيكلة الإدارة الجبائية المحلية للجماعات الترابية التالية: الرباط، فاس، مراكش، أكادير، طنجة، الجديدة، القنيطرة، بن جدير ومولاي عبد الله. ووضعت رهن إشارة الجماعات الترابية نموذج منتقى للهيكلة والتنظيم الإدارة الجبائية المحلية، مصحوبا بدليل المساطر ونماذج آليات التدبير، بغية تحسيس مختلف الأطراف المعنية بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم لأجل حثهم على التدبير الرشيد والمعقل للجبايات المحلية.

كما قامت الوزارة بتعيين برامج التكوين من خلال دورات تكوينية تستجيب لتطلعات الأطر والأعوان العاملين في المصالح الجبائية، مما مكن عددا مها منها من الاستفادة من هذا التكوين، كما تم تنظيم دورة تكوينية لفوجين من مسؤولي الإدارات الجبائية المحلية، سواء داخل أو خارج التراب الوطني.

كما قامت المفتشية العامة للإدارة الترابية بتنسيق مع المديرية العامة

حيث يوجد المغرب تحت العتبة الحرجة المحدد في 2,3 من المهنيين لكل 1000 ساكن، كما أن هناك غياب تام للبنيات الصحية الخصوصية بالجمال القروي، إذ تتمركز بالجمال الحضري 87% من الصيدليات..

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل، ولا أرى حاضرا معنا على يميني، وأنتقل.. شكرا السي دعيدة المحترم، وأنتقل إلى منسق مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

لا، انتهى الكلام.

مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب كذلك.. شكرا جزيلًا.

آخر مجموعة، منسق مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية، ولا أرى أحدا، وبالتالي سأنتقل إلى إعطاء الكلمة للسادة أعضاء الحكومة المحترمين، وذلك في نفس الحصة الزمنية، أي ب 15 دقيقة لكل وزير، تزيد أو تنقص، على أن لا تتعدوا 90 دقيقة.

شكرا.

أبدأ بالسيد وزير الداخلية.

يمكن أن أعود إلى السيد وزير المالية؟ ماكين مشكل.

تفضل.. سأعود إليكم بعد حين.

السيد الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

آ السي دعيدة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

سأندخل في شقين، إن شاء الله، القضية ديال الجبايات المحلية ومن بعد التدبير المفوض.

بالنسبة للجبايات المحلية، في البداية، نتقدم بالشكر الجزيل لمجلس المستشارين الموقر لما يوليه من عناية خاصة لجبايات الجماعات الترابية، والتي تعتبر إحدى أهم الركائز في مسلسل اللامركزية والديمقراطية المحلية، كما كذلك أتوجه بالشكر للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات على التقرير الذي قدمه أمام مجلسكم الموقر وكذلك على الجزء الذي خصصه للجبايات المحلية، حيث أتاح الفرصة لمختلف الفاعلين لإغناء النقاش حول العرض الذي ألقاه.

التقرير الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات حول الجبايات المحلية استعرض الوضع القائم بشأنها وقدم تشخيصا للإطارين القانوني والمؤسسي للضرائب والرسوم المحلية وتقريبا كذلك لتدبير مختلف المتدخلين المعنيين ومقترحين بعض التوصيات وسبل إصلاح هذا الميدان.

حضرات السيدات والسادة،

الدستورية الجديدة والمشاريع والقوانين التنظيمية للجهات والولايات والأقاليم والجماعات.

ويتوخى الإصلاح بلوغ هدفين اثنين: التوزيع العادل للمادة الضريبية بين الدولة والجماعات الترابية، على ضوء الاختصاصات التي ستناط بها هذه الوحدات وتوفر الجماعات الترابية على موارد ذاتية قارة ومتطورة. أود أن أشير في الختام إلى أن تعبئة وتطوير الموارد الذاتية للجماعات الترابية رهين بتضافر جميع جهود المتدخلين في الشأن الجبائي المحلي. وأجدد لكم الشكر على إصناتكم.

السيد الرئيس،

نكملو التدبير المفوض؟

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة والسادة الوزراء،

لقد تطرق تقرير المجلس الأعلى للحسابات إلى العديد من الجوانب المتعلقة بتقييم تجربة التدبير المفوض، بدءا بتشخيص الوضعية، حيث تم تسجيل بعض الإيجابيات ورصد بعض الاختلالات التي تشوب هذا النمط من التدبير، والتي تتعلق بالجوانب التنظيمية والقانونية والتدبيرية.

في هذا الإطار، لا بد من التأكيد على أن وزارة الداخلية تولي اهتماما خاصا للملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، حيث تعتبر مهام المراقبة التي تقوم بها مهمة، حيث تمكن من تحسين الحكامة في مجال تدبير المرافق العمومية المحلية المفوضة ودعم المراقبة والتتبع، قصد احترام الالتزامات التعاقدية للأطراف المعنية.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من النواقص والملاحظات التي تضمنتها التقارير الصادرة عن المجالس الجهوية للحسابات، إثر قيامها بمهام المراقبة في تدبير هذه المرافق، قد تمت إثارها من طرف وحدات التتبع والمراقبة المنصوص عليها في عقود التدبير المفوض، لجنة التتبع والمصلحة الدائمة للمراقبة وكذلك من جانب مكاتب الخبرة المستقلة في إطار عمليات التدقيق التي تشرف عليها السلطات المفوضة.

وتسهر مصالح وزارة الداخلية، على التطبيق الفعلي للملاحظات وتوصيات المجالس الجهوية للحسابات، حيث تعمل على إدراج هذه التوصيات بصفة تدريجية ومنظمة خلال اجتماعات لجان التتبع والمراجعة الخماسية لعقود التدبير المفوض.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

جل هذه الملاحظات والتوصيات تخص بالأساس التدبير الخاص بالمفوض لهم، غير أنه ينبغي تقديم بعض التوضيحات حول الإجراءات المتخذة بخصوص الاختلالات المتعلقة أساسا بالحكامة والمراقبة والتتبع.

على المستوى المؤسسي والإستراتيجي، فقد تم وضع إصلاح يهدف إلى تحسين الحكامة الجيدة لهذا القطاع، وذلك بالشروع في إحداث

للجماعات المحلية لوضع برنامج عمل يتوخى تحديد الإمكانيات الجبائية المحلية وتعبئتها للجماعات الترابية، مع العمل على تدارك ما لا يتم تحصيله من الجبايات المحلية، وما يستلزم ذلك من وضع آليات لضبط الوعاء الضريبي، وقد شملت هذه البرامج مدن طنجة والدار البيضاء والرباط.

ومن خلال مهام التفتيش التي تقوم به المفتشية العامة للإدارة الترابية، تم التوصل إلى خلاصات تتقاطع في مجملها مع ما تضمنه تقرير المجلس الأعلى للحسابات من اختلالات ونقائص في تدبير الجبايات المحلية، وأذكر منها:

- وكالات المداخل تعرف بصفة عامة مجموعة من الصعوبات ذات الطابع التنظيمي، تنعكس سلبا على أدائها؛
- عدم إحصاء جميع الملمزمين، خاصة المعنيين بالرسم المهني والرسم على الخدمات الجماعية ورسم السكن؛
- عدم الانتظام في إنتاج الإشعارات المتعلقة ببعض الرسوم وفي تحديد قيمتها كذلك؛
- ضعف معدل استخلاص الجبايات المحلية؛
- عدم ضبط الوعاء الضريبي بالنسبة لبعض الرسوم المحلية ذات المردودية المرتفعة، وأخص هنا بالذكر الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية.

ومن أجل تعميم الإفتحاص الداخلي للجماعات الترابية، قامت الوزارة بإعداد ميثاق للإفتحاص الداخلي للجماعات الترابية، مرفقا بدلائل مرجعية لتنظيم وممارسات مهمة الإفتحاص، مما يمكن الجماعات الترابية من الوقوف على مكامن الخلل والمخاطر التي تحق بالتمثيل الأمثل للجبايات المحلية.

وبعد تجربة ونجاح وإحداث وحدات مخصصة بكل من سلا وآسفي والجديدة، سيتم تعميم هذه التجربة على الجماعات الترابية الراغبة في ذلك. وتجدر الإشارة أن وزارة الداخلية ووزارة المالية بصدد اعتماد مقاربة تشاركية لتعزيز العمل المشترك بين كافة الأطراف المكلفة بتدبير الجبايات المحلية وحثها على القيام بمسؤوليتها واتخاذ التدابير الضرورية لضمان التدبير الأمثل للجبايات المحلية، إن سواء على المستوى المحلي أو المركزي.

وترتكز هذه المقاربة على إحداث لجنة على المستوى المركزي، تسهر على تحديد التوجهات العامة الكفيلة بتحسين تدبير الوعاء والتحصيل وتقديم الاقتراحات العملية وإعداد الوثائق الضرورية لبلورة هذه التوجهات، لجنة على صعيد العالمة أو الإقليم للإشراف على تنفيذ وتتبع الإجراءات المنبثقة عن اللجنة المركزية ورفع تقارير حول الإشكاليات والصعوبات التي قد تعترض تنفيذ برامج العمل المحلية إلى اللجنة المركزية.

لا تفوتني الفرصة لأن أذكركم بأن الوزارة بصدد إعداد مشروع لإصلاح قانون الجبايات المحلية وفق مقاربة تشاركية، ترمي إلى توفير الجماعات الترابية على منظومة مالية وجبائية أكثر نجاعة، تستجيب لحاجيات التنمية وتأخذ بعين الاعتبار العبء الضريبي وتشجيع الاستثمار في ظل مقتضيات

السيد الرئيس:

السيد الوزير،

انتهت المدة، ولكن طبعاً للحكومة أن تستمر، على أن يخصم ما تبقى من المساحة الإجمالية للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

صافي..شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد وزير الاقتصاد والمالية، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة القضاة وال...، تظهري كآين بزاف ديال الناس أكثر من... الحشد الغفير في الطابق الثاني..

على كل حال، أشكركم، السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، ويشرفني أن أقف أمامكم مجددا وأمام مؤسستكم المحترمة، في إطار الوفاء بالتزام الحكومة بالتأسيس لتعاون بناء مع المؤسسة التشريعية، تعاون مبني على التواصل المستمر والحوار وتقديم المعلومات والأجوبة الضرورية لتمكين المؤسسة التشريعية من القيام بدورها الدستوري المتمثل في المساءلة والتقييم وممارسة الرقابة على عمل الحكومة.

أعتقد أن هذه اللحظة التي تجمعنا اليوم بكل صدق، هي لحظة تاريخية، لأننا نؤسس لعمل جديد، عمل دستوري طبعاً، لكن جديد، هو مناقشة لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، والرد على بعض الملاحظات الواردة في هذا التقرير، وأيضاً على بعض التساؤلات التي جات في إطار المناقشة من طرف السادة المستشارين المحترمين.

وهذا اللحظة تؤسس لمرحلة جديدة على درب تكريس الاختصاصات الدستورية للمؤسسة التشريعية، وتعد في نفس الوقت - لأن ما مشيناش في الفراغ - امتداداً للممارسة الديمقراطية التي دأبت عليها بلادنا في ظل الدساتير السابقة، مما يؤكد أن بلادنا كانت ولا تزال وستظل بلاد وبلد ودولة المؤسسات.

وقبل التطرق للتفاصيل، وبما أننا على أبواب شهر رمضان المبارك، أود بداية أن أبارك لكم هذا الشهر الفضيل، الذي أتمنى أن يدخله علينا جميعاً بالصحة والعافية وعلى بلادنا بالخير والنماء والازدهار، تحت القيادة الرشيدة لعاهلنا المفدى، حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين، أو ما بقي لأن شفت شي وحدين

مجموعات التجمعات الحضريّة، والتي تمهد إليها صلاحيات الجماعات الترابية في مجال النقل الحضري والتطهير وتوزيع الماء والكهرباء.

ويهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز التعاون بين الجماعات وخلق مجالات ترابية منسجمة اقتصادياً وجغرافياً، لتخفيض التكاليف وتحسين جودة الخدمات، كما سيمنح من تجاوز النقص المرتبط بغياب الشخصية القانونية والاستقلال المالي للسلطة المفوضة؛ جميع الحسابات البنكية المتعلقة بالسلطة المفوضة مفتوحة باسم المفوض له، وإشكالية اتخاذ القرارات المتطابقة من طرف المجالس الجماعية، التي تشكل السلطة المفوضة في أقرب الآجال، نظراً لعدد الجماعات المكونة للسلطة المفوضة.

كما يهدف هذا الإصلاح إلى تمكين هذه السلطة من إحداث شركات للتنمية المحلية، سواء لتدبير حساباتها، كصندوق الأشغال المخصص لتمويل الاستثمارات في مجال التوزيع أو لتوسيع مجال تدخلها، لتشمل إنجاز المعدات والبنيات التحتية، وذلك في إطار تعاقد مع الجماعات الترابية والدولة، بينما يتم تفويض الاستغلال إلى شركات خاصة، تقوم بتسيير المرافق على أساس عقد استغلال، وذلك مثلاً تم الشروع في تنفيذه على مستوى النقل الحضري.

وتماشياً مع مشروع الجهوية الموسعة، التي أعلن عنها جلالة الملك، نصره الله وأيده، وفي إطار إرساء المنظور الجديد لتدبير مرافق توزيع الماء والكهرباء وتطهير السائل، ومن أجل ضمان توازن اقتصادي واجتماعي مندمج ومستدام على صعيد كل جهة، تم الشروع في إعادة هيكلة تدبير هذه المرافق، بغية إحداث مؤسسات جهوية للتوزيع، متعددة الخدمات.

وفي هذا الإطار، وبعد التوقيع على العقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بتاريخ 26 ماي 2014، انطلقت مرحلة أجراء هذه الإستراتيجية على مستوى جهة الدار البيضاء الكبرى، التي تشرفت بالتوقيع بتاريخ 26 شتنبر 2014، أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، على اتفاقية في هذا الشأن.

كما تم أيضاً الشروع في تنزيل هذه التجربة على مستوى جهة سوس ماسة، على أن يتم تعميمها في ما بعد على باقي الجهات.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يخص التخطيط وتحديث الحاجيات، فإنه عند إبرام العقود تم برجمة الاستثمارات على امتداد مدة العقد الاستثمارية والمنبثقة عن دراسات المخططات المديرية، والتي بدورها تتركز على مخططات التهيئة العمرانية للمدن المعنية، كما يتم تحيين هذه البرامج الاستثمارية خلال المراجعة الدورية للعقود.

ومن جهة أخرى، وفي إطار تشجيع الجماعات على التوفر على مخططات للتنقلات الحضريّة، فقد شرعت الوزارة منذ سنة 2008..

ويفضل تعبئة للإدارة وبفضل تعبئة لكل الشركاء الذين يتعاملون مع الحكومة لتخفيض أو لتقليص من هاذ العجز للتوازنات الماكرو اقتصادية. الحمد لله، الحمد لله، عوامل أيضا استثنائية، نقولها جاءت لتحسين أو لتسريع تحسين هذا الإطار الماكرو اقتصادي.

إذن بفضل هذه الإجراءات تمكنا من ضبط عجز الخزينة برسم سنة 2013، إلى حوالي 5.2% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 7% سنة 2012، وتواصلت نفس الجهود سنة 2014 بتقليص عجز الميزانية إلى 4.9%.

وبفضل سياسة التحكم التدريجي في عجز الميزانية التي انتهجتها الحكومة، فإن وتيرة تطور مؤشر معدل مديونية الخزينة نسبة للناتج الداخلي الخام بدأ في التراجع، حيث انتقل إلى أقل من نقطة في سنة 2014.

تحلى هذا التحسن أيضا في انخفاض مهم في أسعار الفائدة، وتحلى أيضا - وكما جاء في عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات - في تحسين الدين العمومي، وهنا نقول بأن احنا الدين العمومي ماشي كما جاء في التقرير ماشي هو 81%، أن الدين العمومي فيما يتعلق بمبدأ تجميع البيانات هذا الدين هو في حدود 66%.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نسجل كذلك بارتياح تميم المجلس الأعلى للحسابات لجهودات الحكومة لتقليص عجز ميزان الاداءات بأكثر من أربع نقط مئوية في ظرف سنتين، وهذا كيعكسو الاستقرار ديال الواردات بفضل تقاص الفاتورة الطاقية وارتفاع الصادرات بنسبة مهمة وأيضا ارتفاع الاستثمارات الخارجية. وبناء على هذه التطورات تحسنت الإحتياطات الدولية الصافية بنسبة 20%، والآن، الحمد لله، احنا في حدود 5 أشهر و23 يوم بعد أن كنا وصلنا إلى مستوى - أقولها بكل صراحة - ينذر بالخطر: أقل من 4 أشهر من الإحتياطات. الآن في 5 أشهر و23 يوم وإن شاء الله في آخر السنة من المنتظر أن نصل إلى 6 أشهر.

كل هاذ العوامل المطمئنة والمشجعة يجب أن نتحلى بالحدز واليقظة من أجل تعزيز هذا المنحى الإيجابي لمؤشراتنا الاقتصادية.

نشكر الله ونحمده سبحانه وتعالى على أمطار الخير لهذه السنة، والتي أنعم علينا بها والتي ستمكنا بالإضافة إلى كل العوامل الطبيعية والعمل الجاد الذي نقوم به لتحسين الإطار الماكرو اقتصادي، والذي أدى إلى انتعاش القطاعات غير الفلاحية، إذن بفضل هاذ الدينامية الفلاحية وغير الفلاحية من المنتظر تحقيق نمو يفوق هذه السنة 5%، إن شاء الله، وهاذ النتائج الطيبة يجب أن تشجعنا على أن نكون حافزا جديدا من أجل تطوير نسبة النمو وأيضا جعله أكثر يعني تنوعا وأكثر إدماجا.

بالنسبة لبعض الملاحظات التي جات في التقرير، الملاحظة الأولى تتعلق بأجل إعداد قوانين التصفية. هنا أريد التأكيد على أن الجهود المبذولة من طرف الحكومة لتقليص آجال إعداد قوانين التصفية وتقديمها إلى

يغادروا القاعة،

في إطار التفاعل مع عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، أود أن أسجل بشكل إيجابي ما جاء في هذا التقرير من تميم لجهودات الحكومة لاستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، في ظل ظرفية اقتصادية عالمية وإقليمية مضطربة.

وللتذكير فقط، فقد بلغ عجز كل من الميزانية والحساب الجاري للميزانية للأداءات ذروته خلال سنة 2012، بنسب بلغت على التوالي 7% و9.5% من الناتج الداخلي الخام، هذا المستوى كان - وأتم نتذكرون المناقشات تحت هذه القبة أيضا - كان مستوى ينذر بالخطر، كما أن التحيينات المتتالية لتوقعات الموارد والنفقات برسم السنة المالية ل 2013 إلى حدود شهر أكتوبر، أي عند تنصيب الحكومة في نسختها الثانية، كانت تنبئ باحتمال ارتفاع عجز الميزانية إلى ما يفوق 7% وتفاقم مستوى المديونية إلى 64%.

وعيا منها بالانعكاسات السلبية لهذا المسار غير السليم للتوازنات الماكرو اقتصادية على الاقتصاد الوطني وعلى ثقة الشركاء والمستثمرين الوطنيين والدوليين، وفي مقدمتهم المؤسسات المالية ومؤسسات التقيط، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل تصحيح هذا المسار، كما جاء في التقرير.

وفي هذا الإطار، عملت وزارة الاقتصاد والمالية على التبع المنتظم وشبه اليومي لتنفيذ الميزانية في إطار لجنة اليقظة، حيث تم:

- تفعيل مجموعة من التدابير الاستعجالية، همت بالأساس ترشيد النفقات، خاصة ما يتعلق منها بالتحويلات لفائدة المؤسسات العمومية وشراء السيارات، مما مكن من تقليص ما يناهز 4 مليار درهم من هذه النفقات؛

- تحسين استخلاص الموارد الضريبية، خاصة في إطار تفعيل مقتضيات المادتين 8 و10 من قانون المالية اللي صادقتوا عليه، الذي أدى إلى إلغاء الزيادات أو تشجيع تسديد الضرائب بإلغاء الزيادات والغرامات عن التأخير، حيث بلغ مجموع المبالغ المحصلة في هذا الإطار حوالي 3.4 مليار درهم؛

- تسريع تعبئة التمويلات الخارجية، وعلى رأسها الهبات المقدمة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمت تعبئة ما يناهز 5.2%. البعض منكم يمكن يشوف أن هاذي.. أولا، أن هاذ ماشي كلها عمليات استثنائية، وإن كان التحسن الذي وقع للإطار الماكرو اقتصادي هو تحسن للعمل الحكومي وللتدبير اليومي للمالية العمومية، وفي السياسة طبعا يجب أيضا التعامل مع العوامل الاستثنائية، راه حتى هي داخلة.

احنا من اللي كقولوا أودي تحسن ديال الإطار الماكرو اقتصادي، جاء أولا وقبل كل شيء بفعل عمل دعوب وبفضل سياسة واضحة المعالم

الدعم في إطار التقل ديال صندوق المقاصة من 56 مليار سنة 2012 إلى 42.5 سنة 2013 بتراج ينهز 24%.

طبعا سوف تتواصل لأن إعادة التوازن الماكرو اقتصادي وما جاء في التقرير يرجع الفضل فيه ويرجع أيضا.. وهذه نقطة مهمة، خاصنا نحرص عليها أن بلادنا ما يمكن لها تزيد تقدم إلا بمواصلة الإصلاحات، إذن الإصلاحات في كل الميادين هي السبيل الوحيد من أجل طبعا تثبيت الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي وعربون على دينامية طبعا اقتصادنا ودينامية سياستنا بصفة عامة، يجب أن يكون هناك مواصلة لهذه الإصلاحات فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى.

طبعا حتى ملي تتهدرو على السياسة الاقتصادية أنه في نفس الوقت الحكومة أقرت أيضا سياسة اجتماعية في إطار مواصلة برامج استهداف الفئات المعوزة، خاصة برامج "تيسير" وبرنامج "المساعدة الطبية RAMED" وبرنامج "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" وبرنامج "دعم اليتامى في كفالة الأرامل الذين يتابعون دراستهم".

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم أهم التوضيحات والإجابات التي آثرت تقديمها في إطار التزام الحكومة بتفعيل المقاضيات الدستورية وإغناء النقاش بخصوص الملاحظات الهامة التي جاءت في عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

وهنا لا بد أن أتقدم بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على تفاعلهم مع مضامين هذا العرض، كما أود أن أتقدم من خلالهم بالشكر الجزيل للمجلس الأعلى للحسابات على عرضه القيم وعلى كل التقارير الموضوعاتية التي قاموا بإعدادها، والتي مما لا شك فيه ستساهم في الارتقاء بمستوى النقاش حول السياسات العمومية، فهدفنا جميعا - كما أكد على ذلك السيد الرئيس الأول في عرضه - هو تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا ومواطنينا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله تعالى وبركاته.

شكرا جزيلاً.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم على تدخله.

الكلمة الآن للسيد وزير السكنى وسياسة المدينة، السي بنعبد الله.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

زميلاتي زملائي في الحكومة،

المؤسسة التشريعية داخل الآجال القانونية، وذلك في إطار الحرص على تفعيل أحكام الفصل 76 من الدستور ومقتضات المادة 47 من القانون التنظيمي، وأشكر السيد المستشار المحترم، فعلا القانون التنظيمي المالية هو مكسب ورجح كبير وإشارة سياسية من طرف الحكومة التي جاءت بالمشروع من أجل أن نبنى طبعا قوانين مالية أكثر شفافية وأكثر مقروئية وأكثر سهولة وأكثر سهولة للتتبع.

إذن قلنا في هاذ الإطار تجدر الإشارة إلى أن الجهود مكنت من تجاوز التأخر الذي كان يعرفه إعداد قوانين التصفية وإحالتها على البرلمان، وبالتالي احترام الآجال القانونية المحددة في السنتين لإعداد وتقديم هذه القوانين، حيث تم تقليص آجال إعداد هذه القوانين (قوانين التصفية) من 5 سنوات بالنسبة لقانون التصفية السنة المالية 2005 إلى سنة واحدة و11 شهر بالنسبة لقانون التصفية لسنة 2012.

المحور الثاني يتعلق بالارتفاع المسجل على مستوى كتلة الأجور، تقرير جا بأن هناك ارتفاع في مستوى كتلة الأجور. الكل يعلم منين جا هاذ الارتفاع، هو تنفيذ لكل القرارات وكل الالتزامات اللي اخذتها الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي، والتي كلفت أكثر من 13.2 مليار درهم، والتي تم إدراجها في إطار القوانين المالية، لا داعي للتذكير بها، كين 600 درهم في الشهر صافية لأجور الموظفين، كايته رفع الحد الأدنى من المعاش، كين الرفع من نسبة حصيص الترتي إلى 33%، فتح مجال الترقية الاستثنائية من خلال تحديث سقف الانتظار من أجل الترتي بالإختبار في 4 سنوات كاملة، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2012.

هاذي كلها مكتسبات للموظفين والموظفات بقطاع الوظيفة العمومية. طبعا، نعتز أن يكون هناك تحسين لمستوى الأجور في الوظيفة العمومية، ولكن في نفس الوقت - كما جاء في التقرير - يجب أن نكون حذرين من أن تساير كتلة الأجور مستوى ماليتنا العمومية ومستوى طاقاتنا من أجل طبعا الحفاظ على التوازن الضروري وأيضا فتح الآفاق، لأن فتح الآفاق بالنسبة لهاذ الموظفين لتطوير أيضا مؤهلاتهم.

طبعا الحكومة اخذت، في إطار حسن التدبير، بعض القرارات اللازمة من بين حصر إحداث المناصب المالية الجديدة في الحاجات الملحة والضرورية للقطاعات الأولوية، تشجيع حركية الموظفين داخل وبين القطاعات والوزارية، تشجيع وتبسيط مسطرة الوضع رهن الإشارة والإلحاق، إقرار عملية إعادة انتشار الموظفين، إقرار نظام جديد للتشغيل اللي غادي نشوفو، إن شاء الله، بموجب العقود، لأن نعتقد أنه الأمل بالنسبة للمستقبل.

المحور الثالث يتعلق بالتحكم في نفقات المقاصة. هنا أيضا تعرفون، وعندكم كل التفاصيل فيما يتعلق الحمد لله بالمنحى الإيجابي بفضل السياسة الحكومية فيما يتعلق بالمقايمة وبأيضا تحرير بعض المواد البترولية. طبعا هذه كانت على مراحل، وقد مكنت هذه العمليات من تقليص

تقديم تقرير في موضوع معين، هناك ما يمكن أن يصنف في خانة المبادئ وما يتعين أن نتقيد به من الناحية المبدئية، ولكن هناك الواقع المر، الذي يجعل أنه عندما نعالج قضايا مرتبطة بالسكن الاجتماعي ومحاربة جميع أنواع السكن غير اللائق وتوفير إمكانيات سكنية لفئات معوزة، كيف يمكن أن تكون هذه المشاريع فيها على الأقل توازن، حتى لا أقول مرجحة، وفي نفس الوقت أن نعلم فقط على السكن الاجتماعي، بمعنى أن لا تكون هناك منتوجات للموازنة، ما يسمى ب *la péréquation*، وهذا أمر شبه مستحيل، مما يجعل انه فعلا هناك عدد من المشاريع التي تطور هنا وهناك على امتداد التراب الوطني، وفيها جزء من الموازنة من *la péréquation*، مما يمكن من أن نواصل العمل، وإلا لن نصل إلى أية نتيجة، وإلا يعني ذلك أن الدولة عليها أن تمول بشكل شبه كلي هذه التدخلات، وذلك ليس في متناول الدولة؛

- الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الواردة بتقرير المجلس الأعلى للحسابات عند اعتماد اتفاقية شراكة قطاع عام- قطاع خاص، وهناك ملاحظة تنطبق على جميع الشركات التابعة للعمران، وهي المرتبطة بتركيز العمل التجاري على التحصيل وعلى تفويت رصيد المنتجات النهائية، أي القضاء على المخزون، وفي كل مجالس المراقبة المنعقدة يتم التطرق إلى هذه النقطة من أجل فعلا أن نرفع من قدرة العمران على أن تسوق ما هو موجود عندها، وفعلا بحيث أنه اليوم يصل هذا المخزون إلى ما يزيد على 13 مليار درهم، وهو مبلغ عالي وعالي جدا، والعمران التزمت بأن تعجل من تسويق هذا المخزون، بما في ذلك على مستوى شركات الرباط؛

- اعتماد برنامج عمل لإيجاد حلول للمشاريع القديمة التي تعرف بعض المشاكل، وهنا هذه قضية فعلا مطروحة وفي كثير من الحالات لا ترتبط بالضرورة بالتدخل المباشر للعمران، إذ أن هناك قضايا عالقة تعود إلى 20 سنة 25 سنة 30 سنة، (من الخيمة خرجات مائة) اسمحو لي على هاذ التعبير، بحيث أنه عند نشأتها لم يتم التحكم في عدد من القضايا بما في ذلك بملكية العقار الأصل، أي الأرض اللي موجود فيها المشروع إلى يومنا هذا، وبالتالي استحالة - في عدد من الحالات، تعد بعشرات الآلاف حتى لا أقول أكثر، عالجنا عدد منها - استحالة تسليم الرسوم العقارية إلى الأسر المعنية التي اقتنت هذا العقار أو هذه الشقة قبل 20 أو 25 عام، وفي بعض الحالات تقع وفيات، وهناك مشاكل مرتبطة بالإرث داخل الأسر، فعلا، علما بأنه في هذه الحالة يمكن أن أقول لكم بأنه تمت معالجة في هذه الفترة الأخيرة ما يزيد على 40 ألف حالة من هذا النوع، حالات أسرة اللي عالجنا المشاكل ديالها. جدير بالذكر على أن شركة العمران، وعلى غرار باقي شركات المجموعة،

الأخوات والإخوة الحضور،

يسرني أن أتفاعل بدوري مع هذا التقرير الذي أنجزه المجلس الأعلى للحسابات في مواضيع تهتم وزارة السكنى وسياسة المدينة وأن أسطر كذلك على أهمية هذا التمرين الدستوري، الذي نحتكم إليه جميعا لأول مرة في هذا المجلس، وفي ذلك أعتقد أننا نسعى جميعا إلى تعميق المسار الديمقراطي الذي نحياه في بلادنا.

هناك بعض الملاحظات في التقرير الذي قدمه السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسي البرلمان، تهتم وزارة السكنى، وهذه المواضيع ترتبط أساسا بتقرير أنجز حول مجلس.. حول شركة العمران الرباط، أنجزت تقارير أخرى فيما يتعلق بشركات تابعة أخرى للعمران، لكن الأمر يتعلق أساسا الآن بالرباط، وهناك ما يرتبط بصندوق التضامن للسكن وتفعيل هذا الصندوق وكيفية استعمال هذا الصندوق.

فعلا، فيما يتعلق بالموضوع الأول خضعت مجموعة العمران شركة العمران الرباط بالضبط المهمة مراقبة، مراقبة تهتم تسييرها من قبل المجلس الأعلى، وتم ذلك في الفترة الممتدة ما بين 2007 و2013، أي في فترة أساسها تعود إلى ما قبل عمل هذه الحكومة، وهناك عدد من الملاحظات يتعين أن نعمل بها، وأن نأخذها بعين الاعتبار، وهو ما تم منذ مدة، بحيث بأنه بالنسبة للملاحظات الرئيسية التي أفرزها التقرير، تجدر الإشارة إلى أن الاختلالات والنقائص التدييرية المسجلة قد حظيت باهتمام خاص من قبل هذه الوزارة وكذا مجموعة العمران، وقد تم في شأنها إعداد وتفعيل مجموعة من التدابير سهرت هذه الوزارة على تتبعها وتقييمها التي يمكن تلخيص أهمها كما يلي:

- العمل على إعادة تكوين الرصيد العقاري للشركة بمساعدة الوزارة الوصية والوزارة المعنية والسلطات المحلية، قصد الاستجابة للطلب المتزايد على السكن؛

- اتخاذ تدابير اللازمة بغرض الحد من الملاحظات المسجلة في ميدان تدبير الموارد البشرية؛

- اتخاذ التدابير اللازمة بغرض الحد من الملاحظات المتعلقة بتدبير الأوراش والمشتريات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقويم تديورها؛

- الحرص على اعتماد اتفاقيات مع الشركاء ذات خاصيات مندجمة بشكل يمكن من الاستجابة للانتظارات الاجتماعية من البرامج المعتمدة والتحديد الدقيق لتدخلات مختلف الفاعلين؛

- توجيه نشاط الشركة نحو المزيد من السكن الاجتماعي في حدود الطلب على هذا النوع من المنتج، آخذين بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة، وذلك في إطار مشاريع مبرمجة فوق عقارات الدولة بمساعدة الفاعلين المركزيين والمحليين، مع الحرص على الجدوى المالية والتجارية للمشاريع من هذا النوع، وأقف عند هذه النقطة لأدق، لأنه عندما يتم

هناك اليوم تدخلات متعددة، وفي غالب الظن على هاذ المستوى ديال سياسة المدينة، هناك 10% فقط من المبالغ التي تأتي من صندوق التضامن للسكن، وبه وجب التصحيح على هذا المستوى.

وبخصوص ابتعاد الصندوق عن مهمته الرئيسية بالنسبة لبعض الجهات، فيما يتعلق ب.. هناك ملاحظات تقول بأن عدد من الجهات استفادت أكثر من غيرها. قد يكون هذا الموضوع صحيح، علما بأنه أذكر بأن الملاحظة تأتي بالنسبة للفترة 2007، نهاية 2012، بداية 2013، بمعنى أن أساس الفترة يهم التدبير السابق للصندوق، وعملنا منذ ذلك الحين على إعطاء توازن جديد لاستعمال الصندوق، حتى يهم مختلف الجهات، ويمكن أن أقول لكم بأنه اليوم، من خلال التوزيع اللي عملناه، تقريبا هناك إعطاء أهمية لمناطق نائية، حدودية في الأقاليم الشرقية والأقاليم الجنوبية ديال البلاد، أقاليم جبلية، بحيث أنه نعمل الآن أكثر فأكثر على أن يشمل تدخل هذا الصندوق مختلف هذه الجهات.

ثم هناك ما هو مرتبط بالملاحظة التي تأتي من قبل المجلس الأعلى للحسابات، للقول بأنه الصندوق ابتعد عن ماهيته وعن غاياته، وأضحى يمول مشاريع مرتبطة بغير السكن. لا، أبدا، الصندوق يمول اليوم في إطار ما هو مضمن في القانون المالي، يمول اليوم، إلى جانب محاربة كافة أنواع السكن غير اللائق، من مدن صفيح وآيل للسقوط وإعادة هيكلة الأحياء، يدخل اليوم في إطار ما يسمى بسياسة المدينة، أي ما يزيد عن واحد 100 ديال الاتفاقيات تهم مشاريع كبرى في مدن كبرى ومتوسطة، وتهم تدخلات جزئية في عدد من المدن، وذلك يدخل اليوم في صميم اختصاص هذا الصندوق، اللي أسموا "صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري"، والاندماج الحضري يتطلب تدخلات في مجال سياسة المدينة، ويتطلب أن نوسع هذا التدخل، أي أن لا نظل في تدخل يهم السكن فقط، علما بأنه السياسة المتبعة اليوم من قبل هذه الحكومة هي التي تهدف إلى معالجة العجز السكني، فعلا، لكن مع إيجاد شروط العيش الكريم، بالنسبة لمن يسكن في الأحياء أو في السكن الذي نعمل على تهيئته، مما يعني تجهيزات عمومية، مما يعني التوازن بين الأحياء، مما يعني مزيد من العدالة الاجتماعية بالنسبة للفئات المستفيدة، مما يعني إدخال أنشطة مدرة للدخل، مما يعني أننا نقوم بما نسميه اليوم بسياسة المدينة.

وهذا أمر مرتبط باختيارات سياسية عمومية، وهي اختيارات لحكومة أعلنت عنها أمام هذا المجلس الموقر، كما أعلنت عنها أمام مجلس النواب، بمعنى أن هذا من صميم اختصاصات هذه الحكومة، وما تعمل على توفيره من خلال هذا الصندوق لتمويل هذه السياسات العمومية يدخل إذن في إطار المهام الدستورية المحوالة لهذه الحكومة، في إطار ما هو مراقب وخاضع للمراقبة الدستورية والتشريعية والمالية وغير ذلك من الآليات للمراقبة. شكرا لكم.

ما فتنت تنخرط بشكل تام مع باقي الفاعلين المحليين والمركزيين في الاستجابة للطلب على السكن الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة والمساهمة في محاربة السكن غير اللائق.

وفما يتعلق ببعض التجاوزات التي قد تشكل مخالفة تتعلق بالتأديب المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية، تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للحسابات عين مستشارا موقرا يواصل الآن العمل ديالو إلى جانب المجموعة ديال العمران، وذلك منذ منتصف شهر ماي، وهناك تفاعل من قبل مؤسسة العمران من أجل الاستجابة لما يشترطه المجلس الأعلى للحسابات على مستوى التسيير وتدبير الشؤون المالية وتدبير الموارد البشرية وغير ذلك من القضايا المرتبطة بالتسيير الداخلي بالعمران.

منذ التوصل بالتقرير الخاص بالمجلس الأعلى للحسابات في شهر فبراير، قامت مجموعة العمران بعقد عدة اجتماعات لدراسة وتحليل الملاحظات الواردة بالتقرير المذكور، وسبل تفعيل التوصيات الواردة به، كما تم خلال شهر أبريل 2015 عقد اجتماع للمجلس الإداري لشركة العمران بالرباط، خصص لدراسة التقرير الخاص بالمجلس الأعلى للحسابات، حيث خلص أعضاء المجلس بالإجماع إلى تكليف السيدة المديرية العامة للشركة بإعداد ورقة عمل بشأن التدابير المزمع اتخاذها، قصد الاستفادة والتجاوب مع الملاحظات والتوصيات الواردة بتقرير المجلس الأعلى للحسابات، وراستت وزارة السكنى وسياسة المدينة في موضوع مؤسسة العمران، وتوصلنا بالجواب ونحن بصدد انتظار الإجراءات المدققة التي سيتم تفعيلها على هذا المستوى، وبالطبع سنعمل على التعريف بها وعلى مراسلة المجلس الأعلى للحسابات في شأنها.

بقي الموضوع الثاني، وهو ما يرتبط بتقرير المجلس الأعلى للحسابات المتعلق بمراقبة صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري، وأساسيا أسطر على مسألة الاندماج الحضري في ذلك أساسي، لأنه يتم التعامل إلى يومنا هذا على أساس أننا مع صندوق التضامن للسكن، والحال أنه منذ مجيء هذه الحكومة، قررنا أن نوسع اختصاصات هذا الصندوق إلى الاندماج الحضري، أي إلى سياسة المدينة وإلى عدد من البرامج التي تهم كذلك بفضاء العيش، وليس فقط بالإطار المبني، أي بالسكن.

وعلى هذا الأساس، هناك ملاحظات وجهت، تعتبر أن من جهة، هناك اعتماد كلي على صندوق التضامن للسكن في عدد من المشاريع. من الضروري أن نصح القول بأن صندوق التضامن للسكن عموما يتدخل في عدد من المشاريع بنسبة معينة، وهناك مساهمات أخرى تأتي على هذا المستوى، سواء مساهمات من خلال التدخل، أي يمكن أن يكون العمران، من خلال عمليات للموازنة، La péréquation، أو أن هناك تدخل من قبل وزارة الداخلية ومساهمة من قبل وزارة الداخلية أو عندما يتعلق الأمر ماشي بمشاريع السكنية فقط، بل بمشاريع تدخل في إطار سياسة المدينة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد وزير الصحة. شكرا.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

أود في بداية تدخلتي هذا أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل المؤسسات الدستورية ببلادنا، والتي يعمل نساءها ورجالها من أجل المضي قدما ببلادنا من أجل ترسيخ دولة المؤسسات وأذكر في مقامنا هذا المجلس الأعلى للحسابات، والتي إذ أتقاسم مع المجلس الأعلى للحسابات ما جاء به في هذا التقرير والذي ترجع الأمور المذكورة فيه إلى ما قبل سنة 2013، إلا أنني أود الإشارة إلى أنه هناك أمور وأمورا عديدة تغيرت منذ سنة 2013، إلى حدود الساعة، حيث تمكنت الحكومة من إنجازات وتصحيح بعض الأمور التي سأنتطرق إليها.

أولا، الملاحظة الأولى من المجلس الأعلى للحسابات المحترم، ملاحظات حول تدبير البناءات وتوسيع شبكة المؤسسات الصحية، وأولها، الملاحظة الأولى، عدم توفر وزارة الصحة على خريطة صحية ووجود 151 مؤسسة صحية أساسية غير مشغلة.

هذا كان صحيح في الوقت الذي خرج فيه التقرير في 2013، صحيح، ولكن صادق مجلس الحكومة يوم 2014/11/05 على المرسوم رقم 2.14.562 بشأن تنظيم عرض العلاجات والخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات، حيث يهدف هذا المرسوم إلى وضع المعايير التطبيقية لإرساء خريطة صحية تضمن التوزيع العادل الأمثل للبنى التحتية للتجهيزات البيو طبية للموارد البشرية في المجالين، يعني في القطاعين العام والخاص، على الصعيد الوطني، فهذه الشئ كين.

فيما يخص بالنسبة للمؤسسات الصحية الغير مشغلة 2009-2010 كانت بالضبط 252 مؤسسة صحية في وزارة الصحة غير مشغلة، وقبل كانت أكثر، وتدرجيا جميع الوزراء المتعاقبين والحكومات المتعاقبة قامت بواحد الجهود، إلا أنه إلى حدود اليوم تتنازروا فيه انخفاض العدد من 151 إلى 74 حاليا، 74 فقط مؤسسة صحية غير مشغلة لأن ما كينش الموارد البشرية، وأذكر من بين هاذ 74 مؤسسة صحية غير مشغلة ما تعرفش الرقم بالضبط، وليني حوالي 6 حتى ل 10 اللي لا دخل لوزارة الصحة فيها، لأن بناوها محسنين بناوها ناس اللي ما داخلينش في الخريطة الصحية، وما معترفاش بها الوزارة. رغم هذا احنا تنعملو مجهودات بأنا كلشي يتشغل، إن شاء الله، في أقرب الأمور.

كما أنه رغم وجود المؤسسات الصحية غير مشغلة، فإن الساكنة واخا ما كينينش غير مشغلة لأن ما كينش الأطباء، فالساكنة المعنية تستفيد من الخدمات الصحية اللازمة عن طريق الفرق الصحية المتنقلة، حيث بلغ عددها 280 فرقة متنقلة خلال سنة مثلا 2014 وكذا عن طريق القوافل الطبية المتخصصة، التي بلغ عددها ما بين 2012 و 2014، 287 قافلة.

ملاحظة أخرى غياب نظرة شمولية ومندمجة لعمليات تهيئة المؤسسات الصحية وإعادة تأهيل بعض المستشفيات بكلفة مرتفعة، في حين كان من المفترض التخلي عنها وتعويضها بمشاريع استشفائية جديدة.

فعلا تقوم الوزارة بعمليات تهيئة المؤسسات الصحية وإعادة تأهيلها، وفقا لنظرة شمولية تركز من جهة على برمجة إعادة تأهيل العديد من هذه المؤسسات، في إطار الموارد المالية المخصصة سنويا للقطاع، ومن جهة أخرى في إطار برامج ممولة من طرف شركاء دوليين.

وزيادة على ذلك، فقد رفعت الوزارة من وتيرة توسيع العرض الصحي، حيث تمت إضافة 1498 سرير منذ 2012، 1498 منذ 2012، في الشهور الثلاثة الأخيرة تزايدت فيما يخص الصحة النفسية والعقلية أكثر من 700 على هذا الرقم لإيواء الناس اللي قلت أنا هذا الصباح ب"بوا عمر"، الناس المرضى بالأمراض العقلية والنفسية باش تم الإيواء دياهم في المستشفيات العمومية.

ملاحظة أخرى، غياب سياسة دوائية، صحيح كانت في ذاك الوقت، ولكن منذ يناير 2015 كين سياسة دوائية في وزارة الصحة باللغتين العربية والفرنسية الجديدة، واحنا تدرجيا كين واحد اللجنة وطنية لتفعيل وأجراة هذه السياسة الدوائية، التفعيل فيما يخص أئمة الأدوية، أئمة المستلزمات الطبية، إلخ.. صنع الأدوية.

كين ملاحظة أخرى، انعدام خطة ناجعة لصيانة البنية التحتية الصحية ووجود العديد من المراكز الصحية المبنية بمواد البناء الجاهزة، Le préfabriqué، صحيح. بالنسبة للمراكز الصحية المبنية بمواد البناء الجاهزة يعني les préfabriqués في وزارة الصحة، اتخذت الوزارة قرارا بإعادة بنائها ماشي غير القرار ديانا، جميع الوزراء السابقين، حيث تم إعادة بناء 374 مؤسسة، والباقي سيتم برمجته وفق الإمكانيات المالية المتاحة.

ملاحظات أخرى حول تدبير المعدات الطبية اللي مهمة جدا. مجهود تدبير المعدات الطبية لم يواكبه تأهيل الإطار القانوني، صحيح، ولكن خاص نذكر في هذه الجلسة أنه أواخر 2013، بالضبط يوم 2013/09/19 صادقت في الغرفتين الأولى والثانية على القانون رقم 84.12 المتعلق بالمستلزمات الطبية، هذا قانون وكين مراسيم تطبيقية ديالو، المرسوم رقم 2.14.562، المرسوم 2.14.607، إلخ.. هذه كلها مراسيم زائد مناشير اللي خرجتها الوزارة فيما يخص هاد الصيغ. وتوجد على صعيد الجهات مصالح

الكلمة الآن للسيدة المحترمة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السادة المستشارين المحترمين،
السادة الوزراء،
الحضور الكريم،

يسعدني ويشرفني أن أقدم إلى الجميع بالشكر والامتنان على مدى الاهتمام الذي تولونه لأنشطة وبرامج قطاع الصناعة التقليدية ودار الصانع، مؤسسة دار الصانع، كما أشكر الشكر الجزيل السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات والسادة القضاة على الملاحظات والتوصيات البناءة التي من شأنها أن ترفع مردودية عمل جميع الفاعلين في القطاع. وأتقدم بعناصر الجواب الآتية على الملاحظات:

أولا، تقرير المجلس الأعلى للحسابات يتعلق - كما تعلمون - بالفترة الممتدة ما بين 2008 و2012، كما لا بد من التذكير بأن رؤية 2015 التي تم توقيع على عقد البرنامج الخاص بها بتاريخ 20 فبراير 2007، مكنت القطاع من التوفر على آلية محممة لتطويره، وخلقت دينامية إيجابية داخله، كما أنه وبغض النظر عن الأرقام والمنجزات المحققة، فإن تفعيل هذه الرؤية مكنت فرق العمل بالوزارة من إعناء تجربتها ومعارفها، سيما في مجالات التخطيط والتدبير والعمل الجماعي، كما مكنت هذه الدينامية من تعبئة شبكة واسعة من الشركاء من تتمين مواطن القوة ورصد الإكراهات ووضع الحلول الملائمة، الشيء الذي من شأنه المساهمة في توضيح الرؤية فيما يخص التوجهات المستقبلية.

إذن فزمن تنفيذ هاذ الرؤية هو 8 سنوات من 2007 إلى 2015، وليس 10 سنوات، كما هو مقرر في الرؤية، ومع ذلك، باستثناء الصادرات، فإن باقي الأهداف التي حددتها رؤية 2015 تم تجاوزها أو تم تحقيقها أو تسير نحو التحقيق.

بالفعل، تم تجاوز الهدف المتعلق بالقيمة المضافة للقطاع، حيث أنه إلى حدود 2013 تم تحقيق زيادة بقيمة 5.6 مليار ديار الدرهم، في حين أن الإستراتيجية استهدفت زيادة 4 ملايين ديار الدرهم، كما تم تجاوز الهدف الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، والذي نص على بلوغ 300 مقالة، حيث أن عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة فاق 800 وحدة إلى حدود نهاية 2014.

تم كذلك إنجاز برامج لم تكن مسطرة أساسا في إطار رؤية 2015، على غرار محو الأمية الوظيفية التي استفاد منها حوالي 30 ألف صانع

التكوينات والبنيات والتجهيزات والصيانة³ SABEM مع وحدات تابعة لها على مستوى المندوبيات والمستشفيات، مكلفة بتتبع وصيانة البنيات والتجهيزات البيوطبية.

ملاحظة أخيرة غياب سياسة ناجعة للصيانة الإصلاحية أو الوقائية من أجل توفير الخدمات الصحية العادية والمستعجلة بصفة دائمة وبالجودة المطلوبة، يتم التعاقد على مستوى المندوبيات مع شركات الصيانة في صفقات إطار، غلاش صفقات إطار؟ المشكل المطروح فيما يخص الصيانة، كإين نوعين، كإين واحد النوع ديار الصيانة يمكن تكلف بها الوزارة، يمكن لها نجيبو الناس، وليني هذه الصيانة في بعض الأمور - أنا كطبيب، أتكلم معكم كطبيب - ساهلة، أما إذا جينا في التجهيزات البيوطبية الكبيرة مثلا Scanner مثلا PET Scan مثلا⁴ L'IRM، هادي ما يمكنش لشي واحد من أي وزارة أنه يتم الصيانة ديالها، لأن كل واحد كيدير la carte électronique, puce ديالو ما عندك ما تقيس فيه، غير شركة بشركة أخرى، ولهذا اخذينا قرار أنه فوقاش ما حلينا طلب عروض، تزيديو فيهم الصيانة، لأن ذيك الشركة اللي كتبيع هي اللي كتعرف اللي عندها les cartes électroniques إلى آخره بتدخلات وقائية وإصلاحية لضمان استمرار اشتغال المعدات والأجهزة طبقا لدفاتر التحملات.

ونشير أنه في إطار إرساء مبادئ الحكامة وتحسين تدبير الموارد الموضوعة رهن إشارتها، تقوم بوزارة الصحة عبر المفتشية العامة بمراقبة وافتتاح المؤسسات الصحية، حيث قامت واتخذت الإجراءات اللازمة فيما يخص 264 محمة تفتيش المصحات الخاصة و115 محمة تفتيش المصالح الصحية العمومية.

أخيرا، أقول أن المشاكل اللي كيعيشها القطاع، قطاع الصحة، هي مشاكل هيكلية، هي مشاكل بنيوية، هي مشاكل عميقة، خاصها رؤية واضحة، وهاذ الرؤية أوكدتها أمامكم كإينة بالأولويات ديالها وفين احنا وأشنو ابغينا، فإين بغيينا نوصلو، وكيفاش غادي نوصلو، لكن لا بد من التدرج في الأجراء، راه الزربة في هاذ الميدان هذا بالتراكمات بالمشاكل ما غيديرشي.

أخيرا اسمحو لي، أتمن من جديد وأسجل بشكل إيجابي كل ما جاء به في التقرير ديار الإخوة، ونؤكد التزامنا بالأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الواردة في التقرير المجلس الأعلى للحسابات، سعيًا من الرفع من مردودية المنظومة الصحية وتحسين الخدمات الصحية لفائدة المواطنين والمواطنيين. شكرا على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على تدخلكم.

³ - Service d'Approvisionnement, Bâtiments, Equipements et de la Maintenance.

⁴ Imagerie par Résonance Magnétique

للإعداد والتحصير، وأنا أجد نفسي، حضرات السيدات والسادة، ملزمة أن أقدم لهم خالص التحية والتقدير من هذا المنبر الموقر والمحترم. وفيما يخص الملاحظات والتوصيات التي جاء بها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، مشكوراً، قصد تحسين مؤسسة دار الصانع وتطوير أدائها للمهام المخولة لها، وفي إطار تفعيلها لهذه التوصيات، فإن المؤسسة منكبّة على القيام بمجموعة من التدابير والإجراءات العملية لتحسين أدائها كأداة فاعلة في مجال ترويج منتوج الصناعة التقليدية بالمغرب والخارج وضمان حكمة جيدة في تسييرها، وتتجلى هذه الإجراءات فيما يلي:

- إنجاز الدراسة التقييمية لمختلف أنشطة "دار الصانع" ومواكبها في جميع التظاهرات على الصعيد الوطني والدولي، وذلك لتقييم أنشطة المؤسسة والبحث عن فرص جديدة لترويج منتوجات الصناعة التقليدية، خصوصاً بالأسواق العالمية، تماشياً مع التوجهات الإستراتيجية لقطاع الصناعة التقليدية رؤية 2015؛

- وضع آلية جديدة لتحسين نظام المراقبة الداخلية للمؤسسة؛

- الحرص على انعقاد المجلس الإداري ولجنة تسيير المؤسسة في المواعيد المنتظمة؛

- تكثيف إشراك غرف الصناعة التقليدية وفيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية في البرامج الترويجية التي تقوم بها المؤسسة؛

- بلورة اتفاقية شراكة مع المكتب الوطني المغربي للسياحة من أجل تضافر الجهود الترويجية بين قطاعين؛

- الإعداد لتنظيم دورات تكوينية لفائدة الصناع التقليديين ومقاولات الصناعة التقليدية، في مجال التسويق والتواصل وتقنيات البيع؛

- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين في إطار التكوين المستمر؛

- إعادة النظر في هيكلية مؤسسة "دار الصانع" وتموقعها بهدف الرفع من أدائها وإعطائها دور أكثر فعالية في ترويج وتسويق المنتوجات التقليدية، سواء بالداخل أو بالخارج.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً للسيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة الآن لآخر متدخل، الأستاذ.. السيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

السيد عبد العزيز العماري، وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً للسيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيد الوزير،

وصانعة عبر برنامج تحدي الألفية. كما تم تعميم مخططات التنمية الجهوية للصناعة التقليدية على مجموع التراب الوطني، عوض ست مخططات التي نصت عليها الإستراتيجية. فيما يخص الهدف المتعلق بالتكوين المستمر، فقد تم تحقيقه.

بالمقابل، وعلى بعد سنتين من تاريخ انتهاء رؤية 2015، فإن أهداف أخرى كرقم المعاملات الإجمالي والتشغيل والتكوين المهني تسير نحو الإنجاز، فإلى حدود نهاية 2013 بلغ رقم المعاملات 20.2 مليار درهم، وتم خلق 53 ألف منصب شغل، كما تم تكوين 30 ألف متخرج إلى حدود 2014 من منظومة التكوين المهني بالقطاع، وهكذا وبكل وضوح وتأكيد، فجميع الأهداف تسير نحو التحقيق، بل هناك ما تم تجاوزها باستثناء الصادرات، حيث يتضح اليوم أن الهدف المسطر لها لم يكن واقعياً، حيث أنه ليس من المعقول أن نتوقع تطوير رقم معاملات التصدير سنوياً بمعدل تطور سنوي يصل إلى 30% ومضاعفته 10 مرات على مدى 10 سنوات، في حين أنه تم استهداف معدلات نمو أكثر واقعية بالنسبة للمؤشرات الأخرى، كرقم المعاملات الإجمالي المتوقع نمو سنوي بنسبة 9% والتشغيل بنسبة 2.9%، هذا مع العلم أن المعطيات المتوفرة تبين أن 92% من رقم معاملات القطاع تحققه السوق الداخلية، وبالمقابل لا تتعدى حصة السوق الخارجية 8%، بما فيها السياح والتصدير.

الأرقام تدعمها نتائج بعض الدراسات التي أوضحت على أن الوجهة الطبيعية للمنتوج التقليدي هي السوق الداخلية، وتجدر الإشارة إلى أن بعض العوامل الخارجة عن القطاع كالأزمة الاقتصادية العالمية، كان لها أثرها على وضعية صادرات الصناعة التقليدية، هذا مع الإشارة إلى أن هذه الصادرات عرفت انتعاشاً خلال سنة 2014، حيث سجلت نسبة النمو زائد 14% مقارنة مع 2013.

وقد لعبت مؤسسة دار الصانع دوراً هاماً في إطار استراتيجية تنمية القطاع، سيما فيما يخص شق الإنعاش والترويج، إن على المستوى الداخلي أو الخارجي. نذكر على سبيل المثال الجهود المبذولة لولوج شبكات التوزيع العالمية، والتي توجت بعملية التسويق بمراكز تجارية كبرى مثل KDV بألمانيا، وla Fayette بفرنسا وHarrods بإنجلترا، وكذا البحث على أسواق جديدة. هذا إضافة إلى الأسابيع المغربية بالخارج وبرنامج لقاءات رجال الأعمال بعدة بلدان والمشاركة في عدة أحداث بارزة وعبر وسائل الإعلام، كبرنامج "صنعة بلادي" مثلاً.

تجدر الإشارة إلى أنه بالموازاة مع هذه البرامج والأنشطة المكثفة، فإن عمل مؤسسة "دار الصانع" كان محفوفاً ببعض الإكراهات، على رأسها محدودية الموارد البشرية الكفيلة بمباشرة مختلف الأوراش، حيث أن عدد أطر المؤسسة لا يتعدى 13 إطاراً، ولتكون لديكم فكرة، حضرات السيدات والسادة، فهم يديرون وينظمون ويسهرون على أكثر من 85 عملية سنوياً وكل سنة، علماً أن كل عملية تتطلب ما بين 7 إلى 12 أسبوعاً

السادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة، أنا في البداية، السيد الرئيس، بغيت نشكر على تدبير هذه الجلسة، وأشكر السادة الرؤساء، لأننا في لحظة في الحقيقة نزل فيها مقتضى مهم من مقتضيات الدستور، هاذ المقتضى اللي جا في الفصل 178 واللي كيغطي أننا في محطة مهمة من محطات تعزيز الممارسة الديمقراطية وكذلك في إطار العلاقات، أولا، التعاون بين السلط ثم التفاعل المؤسساتي، المؤسسات الدستورية، المجلس الأعلى للحسابات، السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى قدم عرضا لأنشطته في جلسة مشتركة بين المجلسين، وها نحن نناقش في كل مجلس على حدة بين أعضاء المجلس وأعضاء الحكومة ما ورد بالتقرير، فهي في الحقيقة محطة أساسية في إطار التفاعل المؤسساتي، وتدشن لتقليد ديمقراطي مهم بالنسبة لبلدنا في إطار العلاقات التي تنظم مختلف المؤسسات، فأشكركم على برجة هذه الجلسة. وكذلك لا بد أن نوه بمضمون التقرير الذي قدمه السيد الرئيس الأول في 5 ماي 2015، واللي، بطبيعة الحال، غادي يمكننا في إطار النقاش بين المؤسسة التشريعية وبين الحكومة للوقوف على هذه التوصيات وتفعيلها على أرض الواقع.

فانطلاقا من هذا الهدف الاستراتيجي النبيل، لا بد أن أتقدم أمامكم ببعض التوضيحات التي من شأنها أن تسلط الضوء على بعض الجوانب التي وردت في عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، لاسيما ما يتعلق بالمجتمع المدني.

خليني نقول إنني أشيد لأنه في الحقيقة هذه مبادرة جديدة أن يتطرق عرض وتقرير السيد الرئيس الأول للحسابات إلى هذا المجال المهم في إطار الديمقراطية التشاركية، اللي مرتبط بالرقابة على تمويل الجمعيات وعلى تمويل المجتمع المدني، وكذلك إحداث خلية خاصة لدى المجلس الأعلى للحسابات تتعلق بهذا الموضوع، أي الرقابة على تمويل الجمعيات، وكذلك كونو راسل مختلف الجهات المعنية باش تعطى ليه معطيات حول الجمعيات اللي عندها المنفعة العامة، حول التمويل العمومي، باش تدير قاعدة معطيات، وبعد ذلك غادي يولي يصدر واحد التقرير السنوي حول هذا الموضوع، بمعنى آخر كان المراقبة العامة على تمويل الأحزاب السياسية إلخ..

الآن، هاذ الفاعل المدني غادي تم المراقبة ديالو وخاصنا نظرو لها ماشي من المنظور المحاسباتي على أهميته وربط المسؤولية بالمحاسبة على أهميته، وهو مهم أن يكون ربط المسؤولية بالمحاسبة، لكن نظرو له كذلك من باب أننا كنتعاونو جميع باش نرفعو من فعالية هذا القطاع وفعالية الفاعل المدني كذلك لأن هذا مطلب ديال الجمعيات.

الجمعيات، مع كامل الأسف، كتكون واحد الصورة عامة أن اللي كيختلط فيها الجمعيات اللي كتكون فاعلة ونشيطة مع بعض الجمعيات - على كل حال - البعض منها اللي كتلقى تمويل، ولكن ما تيكوش عندو بالمقابل أداء على الأرض، فهذا باش يكون واحد الفرز على المستوى المدني لا بد

وأؤكد بأن هاذ التقرير سيكون له دور أساسي في هذا المجال.

بكل تأكيد المستوى التاريخي أنه منذ ظهور 58 لوج الجمعيات للدعم المجتمع الدعم العمومي عرف تراكم وتطور، وخاصنا نقر بأنه مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حدثت واحد المحطة أساسية، أولا، في بتوسيع المجال على المستوى المجالي والتراخي وكذلك على مستوى الحجم ديال التمويلات والانتشار ديالو على مستوى على مختلف مناطق المغرب.

كما أننا نشيد إذن بأغلب التوصيات التي جاء بها تقرير المجلس الأعلى للحسابات في هذا المجال، ونعتبر على أن هذا أحد المطالب الأساسية لكي نتجاوز الأحكام الانطباعية على بعض الجمعيات أو العمل المدني بشكل عام، كما نؤكد على أن التراكم الإيجابي في الممارسة من جهة، كذلك التجاوب السريع المطلوب عند القطاعات الحكومية، المؤسسات العمومية والجماعات المحلية مع ما ورد من توصيات هو الذي من شأنه أن يرفع من الحكامة والشفافية في تدبير التمويل ديال القطاع أو ديال المجتمع المدني.

وبهذا الخصوص، لا بد أن أؤكد على أن الحكومة لما أحدثت قطاعا حكوميا مكلف بالعلاقة مع المجتمع المدني، العلاقة مع البرلمان في إطار الديمقراطية التمثيلية والعلاقة مع المجتمع المدني في إطار الديمقراطية التشاركية، انطلقت الوزارة انطلاقا من هذه المهام اللي هي محددة في اختصاصاتها، أولا، أنها تنسق العمل بين الحكومة وجمعيات المجتمع المدني المهمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير حكومية في مجال اختصاص الوزارة، والسهر على تعزيز حكمتها وتنوع ومواكبة نشاطها.

ومن جهة ثانية، التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال اختصاص الوزارة مع جمعيات المجتمع المدني، مع مراعاة اختصاصات القطاعات الحكومية الأخرى.

كذلك، من الأمور المهمة اللي كتشغل عليها الوزارة، وهي إعداد السياسة الحكومية المتعلقة بجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير حكومية المهمة بقضايا الشأن العام، بتنسيق مع باقي القطاعات الوزارية.

في هاذ الإطار ديال المهام والاختصاصات، تم تنظيم في إطار تشاركي تشاوري، حوار وطني حول المجتمع المدني، واللي يعتبر في الحقيقة تجربة رائدة في مجال الديمقراطية التشاركية في بلادنا، وهاذ الورش أفرز لنا 243 توصية، كتنضم 40% منها محتمة بمجال التمويل ديال الجمعيات وطرق التطوير ديالو في المستقبل.

السيد الرئيس المحترم،

إننا، وإذ نؤكد على أهمية ما تضمنه التقرير والذي هو موضوع المناقشة، والعرض الذي هو موضوع المناقشة، فإننا نشير إلى أنه هناك واحد عدم المواكبة ديال التشريع ديالنا، مع ما عرفه مجال العلاقة والشراكة بين الدولة والمجتمع المدني من تطور على المستوى الميداني والمجالي، حيث يعتبر التمويل العمومي أهم العوامل في هاته العلاقة ديال الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، فإن التشريع ديالنا خاصو يواكب هاذ التطور الذي حدث في إطار

-ثانيا، تحديد مفهوم شامل للشراكة بين الدولة والجمعيات في اتجاه تكريس دور الجمعيات في تحقيق الأهداف ذات القيمة الدستورية والمقتضيات الجديدة المتعلقة بالديمقراطية التشاركية.

السيد الرئيس المحترم،

لا بد أن أشير كذلك، ونحن في هذه المناقشة، إلى أنه كانت مجموعة من الإجراءات اتخذتها الوزارة في هذا الشأن، وتهدف إلى الرفع من الحكامة والشفافية للتمويل ديال الجمعيات.

أول شيء هو أنه الآن تم عرض، في إطار مسطرة المصادقة، لمشروع مرسوم يهدف إلى إحداث لجنة بين-وزارية، تتولى بالأساس تتبع وتنسيق جهود القطاعات الوزارية من أجل تطوير التعاون مع منظمات المجتمع المدني وضمان قيامها بأدوارها الدستورية، بهدف إعداد تقرير شامل على حالة المجتمع المدني.

الآن معطيات حول واقع العمل المدني خاصنا تقرير، وكنظن هذه اللجنة إذا أحدثت، إن شاء الله، غادي يكون عندنا بين أيدينا تقرير شامل حول حالة المجتمع المدني وخصوصا التمويلات، سواء كانت تمويلات وطنية أو تمويلات أجنبية الموجهة للجمعيات في أفق عرضه للمناقشة في البرلمان.

كذلك، الإجراء الثاني هو الانطلاق في إعداد تقرير سنوي وطني حول وضعية الشراكة بغاية الرفع من فعالية علاقة الشراكة الموجودة بين الجمعيات والدولة، استنادا إلى مذكرة السيد الوزير الأول، الصادرة في يونيو 2003.

إجراء ثالث مهم كذلك في إطار الشفافية، هو أنه الآن هناك البداية في إحداث موقع إلكتروني للشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني، سيساهم بشكل فعال في تحقيق مبدأ الشفافية والحكامة والولوج للمعلومة وللمعلومات المرتبطة بالدعم العمومي، وهاد الموقع غادي يقدم معطيات حول التمويل العمومي والشركات ومختلف الخدمات والمعلومات التي تحتها جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

وبطبيعة الحال غادي يخلي الجمعيات تنافس، انطلاقا من برامجها ومشاريعها في الولوج إلى هذا التمويل اللي هو أساسي.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن في ختام هذه الجلسة وفي ختام هذه المناقشة، التي أعطت حوارا ديمقراطيا بين مكونات المجلس المحترم وبين أعضاء الحكومة في تفاعلها مع ما صدر ما كان من عرض للسيد رئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، تؤكد مرة أخرى على أننا وعلى أن الحكومة ستقوم بكل مكوناتها من أجل أن تتفاعل إيجابيا مع هذه التوصيات، دعما لتفعيل هذه العلاقة التعاونية بين السلط وكذلك التفاعل المؤسساتي الذي ينبغي أن يكون بين مؤسسات بلادنا، اللي المغرب، الحمد لله، نغخر بزخمه

الشراكة. وفي هاذ الإطار، أعدت الوزارة اقتراحات من شأنها تفعيل التشريع في هذا المجال، من خلال مشروع المدونة ديال المجتمع المدني. ويمكن أن نقول بأن أهم ما خالص إليه الحوار الوطني حول المجتمع المدني في موضوع التمويل، قضايا من بينها:

-أولا، اعتبار الدعم هو حق لكل جمعية، عندها وصل قانوني، من حقها الدعم؛

-ثانيا، لا بد لهاذ الدعم أن يخضع لقواعد الشفافية. هذا مال عام، خاصو يخضع لمبادئ الشفافية والمحاسبة؛

-ثالثا، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل الطوعي غير الربحي، ما كنعاملش معاه مع مؤسسات اللي عندها طابع ربحي. هذا ناس متطوعين كيخدموا في المجتمع المدني، فلا بد مراعاة هذه الخصوصية؛

-كذلك، رابعا، لا بد من أن يكون هناك معايير الإنصاف والعدالة في توزيع الدعم؛

-وكذلك من بين ما أفرزه الحوار الوطني حول المجتمع المدني الحق في الولوج للمعلومة، المهم معلومة خاصة مثلا بالمعلومة ديال الدعم المالي وضبط المعايير ديال الدعم. معايير الدعم من مؤسسة إلى مؤسسة، من قطاع حكومي إلى قطاع حكومي، من جماعة محلية إلى جماعة محلية، لا بد أن تكون قواعد مشتركة في هاته المعايير ديال الدعم.

السيد الرئيس المحترم،

مواكبة مع ما جرى من حوار والمخرجات ديالو، الحكومة والسيد رئيس الحكومة أصدر منشورا بتاريخ 05 مارس 2014، اتخذ فيه عدة تدابير تهدف إلى دعم مراقبة استخدام الأموال العمومية وتفعيل التوصيات السابقة للمجلس الأعلى للحسابات في مجال مراقبة التمويل العمومي للجمعيات.

كما أن الوزارة أعدت مشروع مدونة الحياة الجمعوية، وهو مشروع في الحقيقة مهم، كيجمع أهم مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني، مستحضرا في ذلك ما تمت الإشارة إليه سابقا، ويخصص في مجال التمويل العمومي، يميزه إلى صنفين: كايين الشركات وكايين المنح. الشركات مع الجمعيات والمنح اللي تعطى للجمعيات مع ضبط كل ذلك بضوابط تشكل الشفافية في الدعم وربط المسؤولية بالمحاسبة وربط الدعم بتحقيق النتائج.

جمعيات تتلقى دعم في إطار مشاريع، ينبغي أن يربط هذا الدعم بالنتائج على الأرض، ماذا أنجزت هاته الجمعيات في إطار هذه الشراكة المحددة لها كذلك وتكافؤ الفرص بينها؟ وفي تقديرنا فهذا المشروع اللي هو معروض الآن في إطار مسطرة المصادقة يهدف إلى هدفين أساسيين:

-أولا، تنظم الدعم والتمويل العمومي في إطار الشراكة وضمان المساواة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد والمعلومات؛

السيد الرئيس:

شكرا.

وختاما، أريد أن أشكر السيدين الرئيسين، رئيس الفريق الحركي والفريق الفيدرالي على مساهمتها وباقي ممثلي الفرق البرلمانية، كما أشكر السادة الوزراء والسيدة الوزيرة على مساهمتهم القيمة، وأشكر كذلك القضاة الأفاضل على صمودهم معنا في هذه الجلسة.

والشكر الموصول للسيد الرئيس الأول الغائب الحاضر معنا.

شكرا، رمضان سعيد.

رفعت الجلسة.

الديمقراطي، وتتطلع إلى أن نكرس مزيد من الإشعاع على المستوى الإقليمي والدولي بهذا الرصيد المهم، الذي هو الرصيد ديال الديمقراطية، دعما وإغناء للممارسة التشاورية الهادفة إلى اعتماد طرق حديثة لتحسين الأداء العمومي لفائدة تنمية قدرات المجتمع المدني فيما يخص القطاع الذي أتحدث عنه وكذلك الأمل ديالنا جميعا أن تكون هذه المناقشة مناسبة لتجسيد هذا التعاون وإعطاء آفاق جديدة لتطوير العلاقات، دعما لهذه الديمقراطية في بلدنا في بعدها، الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية.

وشكرا لكم.